ماهية البرلمان الإنجليزى فى القرن الثالث عشر وحتى نهاية حكم الملك إدوارد الأول عام ١٣٠٧ م

زينب عبد المجيد
مصـــر

يقــول مــؤرخ إنجليزى معاصر نقلاً عن حولية أنجلوسكسونية : " كان وليم الفـــاتح غداة الفتح النورمانى لإنجلترا عام ١٠٦٦ ، يحتفل بتتويجه وارتداء التاج ثلاث مـــرات فى العام ، الأولى فى عيد القيامة فى مدينة وينشيستر Winchester ، والثانية فـــي أســبوع العنصرة فى ويستمنستر Werstminster، والثالثة فى عيد الميلاد فى مديـــنة جوسيســـتر Cloucester . وذلـــك فى حضور رؤساء الأساقفة ، والأساقفة، رؤســـاء الأديرة ، الأيرلات ، البارونات والفرسان "[1] وتعد احتفالات التتويج هذه من الأحـــداث الاجتماعية الكبرى ، عندما يأتى البارونات للمثول أمام الملك لتقديم فروض الطاعة والولاء باعتباره السيد الإقطاعى الأعلى . وفى هذا الاحتفال المهيب يتم وضع التاج على مفرق رأس الملك . وفى نهايته يجتمع الملك وكبار رجاله لمناقشة الأوضاع العامة للمملكة .[2]

وعـــرف هـــذا الاجـــتماع الذى يعقد فى نهاية الاحتفال من جانب المعاصرين آنـــذاك باســـم المجلـــس الكبير للملك Magnum Concilium or great council . والـــذى لـــم يختلف كثيراً فى تكوينه عن الواتان Witenagemot أى مجلس الرجال الحكمـــاء أثناء حقبة الملكية الأنجلو سكسونية (٤٥٠-١٠٦٦م) . بل أحياناً ما عرف

---

(1) Stubbs, *The Constitutional History of England* (Oxford, 1873) vol. I, ,p.145; Willson, *A Hist. of England* (2 nd. London, 1972), p.58; Iloyd, *The Norman Conquest* (London, 1967), p.110 ;

سعداوى ، تاريخ إنجلترا وحضارتها فى العصور القديمة والوسطى (دار النهضة العربية ، ١٩٦٨م)

(2) Willson, Op.Cit., p.58 .

المجلـــس الكبـــير باسم الواتان من جانب المعاصرين للملكية النورمانية . بيد أن هناك فـــروقاً جوهرية بين المجلسين ، إذ يعد الواتان مجرد اجتماع حر للرجال الحكماء من أربـــاب المشورة والرأى، وتتضح اختصاصات الواتان فى نواحى متعددة أبرزها منح الأراضـــى والعمـــل كســـاحة للقضـــاء. [1] وفى هذا الصدد يقول المؤرخ الإنجليزى William Stubbs " إن كـــل مـــن الملـــك الأنجلوسكســـونى والواتـــان كانا يتمتعان بالصـــلاحية القضـــائية العليا على جميع الأفراد وفى جميع القضايا " .[2] وفى مجال السياســـة المالـــية لا سيما ما يتعلق منها بالضرائب . نجد أن فرص الضرائب الطارئة يـــتم بناءً على أمر الملك ومشورة الواتان . [3] كما يشترك مع الملك فى التشريع ، فلا يصدر الملك القوانين إلا بموافقته ، علاوة على صلاحياته فى تعيين رؤساء المقاطعات والأساقفة ، ومنح الأراضى العامة ، وإعلان حالتى السلم والحرب . كما نرى مشاركة الواتـــان فـــى الأمور السياسية العامة مثل الجيش والأسطول ، ويكون الملك والمجلس

---

(1) Stubbs, Op.Cit., pp.154, 155; Green, *A short History of the English People*, vol. I (London, 1960) P.162 .

(2) Stubbs, Op.Cit., p.155 .

(٣) عن صلاحية الواتان فى فرض الضرائب يذكر المؤرخ الإنجليزى William Stubbs نقلاً عن حولية أنجلو سكسونية أن من أهم الضرائب غير العادية التى فرضت بناءاً على أمر الملك الأنجلو سكســـونى ومشورة الواتان ، تلك التى فرضت سواء بهدف تمويل الحرب ضد الدانيين أو لكسب ودهم وشراء مهادنتهم ، كما حدث عام ٩٩١م فى عهد الملك أيثلريد الثانى Ethelred II (٩٨٧ –١٠١٦م) وعرفت هذه الضريبة باسم الدانجلد Danegeld ، كوسيلة لتمويل الجزية التى ينبغى دفعهـــا للغـــزاة الدانمركييـــن . وكانت قيمتها شلنين ، ولكنها أحيانا كانت تصل إلى أربع شلنات وأكـــثر. وعلـــى الرغم من أن هذه الجزية كانت تدفع منذ عام ٩٩١م . فإن مصطلح الدانجلد لم يعـــرف إلا بعـــد الغزو النورمانى . وتكررت هذه الضرائب على مدى سنى ١٠٠٢ ، ١٠٠٧ ، ١٠١١م وقـــد استمر الملوك الأنجلو نورمان فى فرض هذه الضريبة لاسيما وليم الفاتح وهنرى الـــثانى حـــتى سنة ١١٦٢م لأغراض حربية خاصة ، أو لمواجهة النفقات الإضافية . لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر :

Stubbs, Op.Cit., pp.155, 156 ;

كانـــتور ، الـــتاريخ الوسيط (ت قاسم عبده قاسم ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبعة الخامية ١٩٩٧) جـــ٢ ، ص ٣٨٨ ، حاشية رقم (٢) .

محكمـــة علـــيا للقضـــايا الجنائـــية والمدنـــية . مما يعنى أن مجلس الحكماء كانت له اختصاصات تشريعية وتنفيذية وقضائية . (١)

بـــيد أن المهمـــة الرئيســـية للواتان انحصرت فى انتخاب الملك من بين أفراد العائلـــة الملكـــية وفقـــاً للنظام السياسى والنظرية السياسية للجرمان . (٢) ويتمتع أيضا بســـلطة عـــزل الملوك ، وإسداء النصح للملك فى المشاكل الرئيسية للمملكة . ويتألف الواتـــان مـــن رؤساء الأساقفة ، رؤساء الأديرة الكبرى ، حكام المقاطعات ، النبلاء ، والقساوســـة . وتعقـــد اجـــتماعاته فـــي حضور الملك الذى يكون أحيانا برفقة زوجته وأبناءه، وأصدقاءه ، ومستشارية ، وكبار رجال الحاشية الملكية . (٣)

فـــى حيـــن كان المجلس الكبير بمثابة اجتماع للأفصال الاقطاعيين ، بما يتفق والأيدلوجـــية السياسية التى أرسى دعائمها وليم الفاتح غداة الفتح النورمانى عام ١٠٦٦ ، باعتـــباره ملـــك وسيد إقطاعى أعلى ، أى الجمع بين الملكية المطلقة التى تتمتع بها أســـلافه من الملوك الأنجلوسكسون فى ضوء القانون الأنجلوسكسونى الذى يعتبر الملك راعـــياً للرب ويستمد سلطته من الرب ، وبين هيمنة السيد الإقطاعى الأعلى . وقد افلح ولـــيم فى ذلك بعد أن استطاع أن يتغلب على نقائض النظام الإقطاعى ، بأن جعل من نفســـه الســـيد الإقطـــاعى الأعلى والمباشر لكل فصل داخل المملكة . فقد أراد للنظام الإقطاعى فى المملكة أن يكون إقطاعيا ملكياً .(٤)

---

(1) Stubbs, Op.Cit., pp.156 , 157 ;

سعداوى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(2) Willson, Op.Cit., p.58 ; Green, Op.Cit., vol.I, P.162 ;

ولمزيد من التفاصيل عن النظام السياسى الجرمانى انظر :

كانتور ، المرجع السابق ، جـــ١ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(3) Stubbs, Op.Cit; p.146 ;

زينـــب عبد المجيد ، الإنجليز والحروب الصليبية (عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبعة الأولى ، ص ٢٨ ، حاشية رقم (١) .

(4)Stubbs, Op.Cit., p.404; Willson, Op.Cit., p.58; Iloyn, Op.Cit., p.127;

زينب عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

وقــد جــاء المجلس الكبير انعكاساً لهذه السياسة الملكية ، إذ باعتباره المجلس الاستشارى الإقطاعى للملك ، حينئذ يكون من واجب السيد الإقطاعى الأعلى أى الملك دعــوة كبار مستأجرى أرض التاج أى هؤلاء الذين يحوزون ضياعاً إقطاعية من الملك مباشــرة لحضــور مجلســه . لــتكون الحيازة الإقطاعية شرط أساسى لحضور هذا المجلس. (١)

ومن الجدير بالذكر أن وليم الفاتح من منطلق خبرته السابقة كدوق لنورماندى وفصــل إقطــاعى للملك الفرنسى حاول استخدام النظام الإقطاعى بطريقة خاصة تزيد مــن سلطة الحكومة المركزية. فلم يسمح لطبقة كبار مستأجرى الأرض Tenants in Chief بالوصــول إلى وضع الاستقلال الذى تمتع به قبل عام ١٠٦٦ فى علاقته تجاه ملــك فرنســا. فقــد قســم جمــيع أراضى المملكة بالإضافة إلى الضياع الملكية على البارونات الخاضعين مباشرة للتاج . وهؤلاء بدورهم اقتسموا جانباً كبيراً من أراضيهم مــع فرسان وإفصال آخرين يؤدون نفس الحقوق والواجبات الإقطاعية التى يدينون بها للملــك ســواء فى السلم أو الحرب . وتضمنت المملكة بذلك ما يقرب من سبعمائة من طــبقة كــبار مســتأجرى الأرض ، وســتين ألفــاً ومائتين وخمسة عشر من الفرسان الإقطاعييــن . بــيد أنه فى ضوء هذا العدد الهائل اقتصر الحضور فى المجلس الكبير علــى نخــبة من هؤلاء الذين يحوزون فقط ضياعاً إقطاعية من الملك مباشرة .(٢) ولا

---

(١) يذكــر المؤرخ وليم ستبس فى حديثه عن المجلس الكبير باعتباره المجلس الاستشارى الإقطاعى للملــك فى بداية التاريخ الباكر للملكية الأنجلو نورمانية أنه فى العام الأخير من حكم الفاتح عام ١٠٨٧ دعى جميع ملاك الأراضى العظام لاجتماع عقد فى سالزبورى ، حيث أدى كل واحد منهم قسم الولاء والطاعة الإقطاعى ضد جميع الرجال الآخرين . لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر :

Stubbs, Op.Cit., Vol.I, p.405 ; Hall and A Lbion, *A Hist. of England and the British Empire* (London, 1946), p.66 ; Stenton, *English Society in the Early Ages (1066-1307)* Penguin Books, 1959, p.61 ;

سعداوى ، المرجع السابق ، ص٦٦ .

(2) Stubbs, Io. Cit., Vol.I, pp.403 , 404 ; Adams, *The political History of England 1066-1266* (New York and Bombay, 1905) p.15 ; Hume, *The Hist. of England from the invasion of Julius Gaesar to the revolution of 1688* (London, 1836) p.49 .

مـــراء فى أن وليم الفاتح من منطلق سلطته السياسية احتفظ بحقه فى دعوة أى شخص كـــيفما شاء . ومن ثم فقد تضمن هذا المجلس رجال الحاشية الملكية ، وباروناته الذين يحـــوزون ضياعاً إقطاعية فى نورماندى ، وأيضا الضيوف والمبعوثون الأجانب وكبار رجال الكنيسة . (1)

وباعتـــبار المجلس الكبير المجلس الاستشارى الإقطاعى للملك ، تبدو الوظيفة الرئيسية لهذا المجلس جلية فى العمل كمحكمة إقطاعية ، على سبيل المثال أنه فى عام ١٠٧٥لا أتهـــم أحد البارونات بإثارة التمرد ، وبمقتضى القانون الاقطاعى تم إدانته من قـــبل المجلس بالسجن مدى الحياة . أيضا حدث عام ١٠٩٦ أن أتهم أحد البارونات فى المجلـــس بارونـــاً آخـــر بالمشـــاركة فى تمرد . وأسفر ذلك عن محاكمة على الطريقة الجرمانـــية ، بـــأن يتقاتل المدعى والمدعى عليه فى نزال مميت أمام المجلس ، ويعلن المنتصـــر فـــى النهاية أنه قد حقق انتصاره بسبب عدالة دعواه ، وإدانة البارون المتهم والمهزوم بسمل عينيه وخصبية بناءً على أمر وحكم الملك . (٢)

وبعـــيداً عن العمل القضائى تبدو وظيفة ومهام المجلس الكبير فى هذه الحقبة من التاريخ الباكر للملكية الأنجلو نورمانية ، مبهمة وغير واضحة ، ونستقى معلوماتنا فـــى هـــذا الصـــدد من المؤرخ الإنجليزى المعاصر ويلسون Willson بقوله : " فقد اقتصـــرت مهـــام المجلـــس الكبـــير فـــى التصديق على القوانين التى يتخذها الملك ، والموافقـــة علـــى الكثـــير من أعماله ، وإسداء النصح للملك فى القضايا التى يختارها مقدمـــاً للعـــرض أمام المجلس ، وأحيانا ما يتجه الملك للمجلس طلبا للعون والتأييد فى علاقاتـــه مـــع القوى الخارجية ومشاكله الداخلية . وقلما تكون هناك معارضة من قبل المجلـــس لرغبات الملك ، إذ كان الملك يعمل دوماً بدون مشورة المجلس ، وفى ضوء الـــنظام السياســـى الذى أرسى دعائمه وليم الفاتح يجب إلا نتوقع ثمة قيود على سلطته الملكـــية ."(٣) وهى سلطة كانت تحول دون تحقيق أية سلطات أخر ى منافسة ، فقد كان السيد الإقطاعى ، والأسقف والفارس ، والمزارع مشدودين إلى الارتبـــاط بالسلطة

زينب عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص٣٢

(1) Willson, Op.Cit.. p 58
(2) Loc. Cit
(3) Loc Cit

الملكية [1]

وعن صلاحيات المجلس الكبير باعتباره المجلس الاستشارى الإقطاعى للملك يعلق المؤرخ الإنجليزى ريتشارد جرين Richard Greenبقوله "أن سلطة هذا المجلس قد قيدت بالموافقة بدون مناقشة أو حتى إمكانية الرفض على كل ما هو مطلوب منه من قبل التاج ، لأن مبدأ التشاور و الموافقة يعد أمرا ضروريا لإضفاء الشرعية القانونية على كل إجراء مالى أو سياسى كبير . "[2]

وفى رأى الباحث أن المؤرخ قد أصاب كبد الحقيقة لا سيما وأنه يتحدث عن صلاحية المجلس فى الفترة الباكرة من تاريخ الملكية الأنجلو نورمانية .

وتجدر الإشارة أن اجتماع المجلس الكبير لم يكن سوى جلسة طارئة فقط ، وكان العمل اليومى للحكومة الملكية ينفذ من خلال الملك بمساعدة رجال الحاشية الملكية وكبار البارونات وموظفى البلاط والذين يشكلون ما اصطلح على تسميته باسم المجلس الملكى Guria Regis أو المجلس الصغير للملك . وعندما يجتمع المجلس الكبير يكون مقترنا بالمجلس الصغير أى المجلس الملكى باعتباره قلب وجوهر المجلس الكبير . وفى حين تترك القضايا ذات الأهمية الكبرى للعرض على المجلس الكبير للتشاور والموافقة . كان أعضاء المجلس الصغير يتمتعون بأحقية التشاور المباشر مع الملك ، والتصديق على القوانين وتنفيذها . والعمل كمحكمة ، حيث يعتبر المجلس الملكى المحكمة العليا فى المملكة التى تتمتع بسلطة التنفيذ . [3]

---

(١) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ٢ ، ص ٤٥٣.

(2) Green, Op.Cit., p.158 .

(٣) ينفرد المؤرخ الإنجليزى William stubbs بالحديث عن المثال الدال على الصلاحية القضائية للمجلس الملكى من خلال قوله عن المحكمة التى عقدت للحكم على وليم أسقف درهام Durham غداة اتهامه بالتواطؤ فى التمرد البارونى عام ١٠٨٨م ، واتهامه بالخيانة والحنث بقسم الولاء والطاعة الإقطاعى . ونتيجة لذلك قام موظفى الملك بانتزاع ضياعة الإقطاعية . وقد طالب بالتعويض عن هذا الضرر مهدداً بالاستئناف بعرض قضيته أمام البابا فى روما . واسفرت المحاكمة التى عقدت فى سالزبورى فى حضور جميع الأساقفة والبارونات والايرلات ومندوبى

فـــى ضـــوء مـــا ســـبق نقول أنه إذا كان مجلس الرجال الحكماء أى الواتان جـــيموت بمثابة المجلس القومى للأمة The National Council أثناء الحقبة الأنجلو سكسونية ، فإن هذا المجلس القومى أصبح هو المجلس الاستشارى الإقطاعى للملك فى عهـــد الملوك النورمان . ومن الجدير بالذكر أيضا أن الواتان جيموت لم يكن مجلساً أو اجتماعاً كبيراً ، إذ لا يتجاوز عدد الحضور من الأساقفة عن سبعة عشر أسقفاً ، وعدد غـــير ثابـــت من الايرلات لا يزيد أبداً عن عشرين وعدد من الأفصال يتزايد تدريجيا حسب قوة التاج . (١)

ولامـــراء فى أن أصل البرلمان الإنجليزى قد وجد فى المجلس الكبير للملك ، والـــذى يـــتكون من طبقة كبار مستأجرى أرض التاج Tenants in chief ، رؤساء الأســـاقفة ، الأساقفة ، رؤساء الأديرة ، البارونات . ويعتبر الحضور جزء من واجبهم الإقطاعى . وقد أسلفنا القول أن المملكة تضمنت غداة الفتح النورمانى عام ١٠٦٦م ما يقـــرب من سبعمائة من طبقة كبار مستأجرى الأرض أى هؤلاء الذين يحوزون ضياعاً إقطاعـــية مـــن الملـــك مباشرة . وحوالى ستين ألفاً ومائتين وخمسة عشر من الفرسان الإقطاعييـــن . ممـــا يعـــنى أن المجلس لم يضم بالطبع كل تلك الجموع الهائلة لجميع المســـتأجرين سواء الكبار أو الصغار ، ليقتصر الحضور فى هذا المجلس على هؤلاء الذيـــن يتمـــتعون بدرجة عالية من الثراء والقوة سواء من العلمانيين أو رجال الدين ، والذين تراوح عددهم فى المجلس بين خمسين إلى خمسة وسبعين فقط . (٢)

الملـــك ، ولانفرانس رئيس أساقفة كانتر برى عن انتزاع إقطاعه باعتباره فصل إقطاعى للملك ، وقضاء ثلاث سنوات فى المنفى . ولعل هذا المحاكمة تمدنا ببرهان قاطع ومقنع حول حقيقة عمل هذا المجلس باعتباره محكمة إقطاعية . لمزيد من التفاصيل عن المجلس الملكى أنظر :

Stubbs, Op.Cit., Vol. I, pp.498 , 499 .

(1) William stubbs, *Select Charters and other illustrations of English : from the Earliest times to the Reign of Edward the first* (Oxford, Ninth edition, 1913) pp.11, 17 ; *The Constitutional History of England*, Vol.I, p.403 .

(2) Green, Op.Cit., p.158 ; Willson, Op.Cit., p.147 .

وبـــدء من منتصف القرن الثالث عشر بدأت اجتماعات المجلس الكبير تعرف بأســم البرلمانات . سواء من جانب المصادر المعاصرة لهذه الحقبة الزمنية من تاريخ إنجلـترا فـــى العصـــور الوسطى أو من جانب المؤرخين المحدثين فى القرنين التاسع عشــر والعشـــرين . ويمكن تبرير ذلك فى أن اجتماعات المجلس الكبير بدء من القرن الثالـــث عشر شهدت بالفعل حضور عناصر جديدة لم يشهدها من قبل . حيث بدأ الملك فـــى دعوة ممثلين عن الطبقة المتوسطة سواء فى الريف أو المدن لحضور اجتماع هذا المجلـــس . بيد أن هذه الممارسة جاءت بطيئة وعلى فترات متقطعة ، ولم يكن متوقعاً حدوث ذلك سريعا ، لأن الملك لم يفعل أكثر من العمل الذى يراه ملائـــماً.[١]

ويجدر بنا فى هذا السياق الإشارة إلى المعنى اللغوى لكلمة برلمان ، نجد أنها مشـــتقة من الكلمة الفرنسية Parler ، والتى تعنى الكلام والمناقشة وتبادل الآراء. مما يعـــنى أن كلمـــة برلمان فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر لم تعنى أكثر من مجرد اجـــتماع للمجلس الكبير بهدف التشاور والمناقشة بصدد القضايا العامة للمملكة ، والتى يخـــتارها الملـــك مقدمـــاً للعرض أمام المجلس . [٢] وفى ضوء المفاهيم السياسية التى جاءت انعكاسا للفكر السياسى الملكى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، ليس ثمة غرابة أن نجد مصطلح برلمان وقد شاع استخدامه ، فقد راح مؤرخى هذه الحقبة جنبا إلـــى جنـــب مـــع المؤرخين المحدثين ينعتون كل اجتماع للمجلس الكبير شهد حضور ممثليـــن عـــن الطـــبقة المتوسطة اسم البرلمان . حتى اجتماعات المعارضة البارونية وصـــفت أيضا بالبرلمانات . بيد أن هناك نفر من المؤرخين المحدثين مثل Stubbs ، ولونـــت Lunt ، وســـميث Smith ، وتـــوت Tout ، وغيرهم كانوا أكثر دقة ، فقد أطلقوا على اجتماعات المجلس الكبير التى شهدت حضور ممثلى الطبقة المتوسطة اسم

---

(1) Vickers, *England in the later Middle Ages* (London, 1926) p.145 ; Dietz, *A political and social History of England*, (Third Edition, New York, 1937) p.81 ; Willson, Op.Cit., p.148 .

(2) Stubbs, *The Constitutional Hist, of England*, Vol.II, pp.215, 216, lunt, *History of England* (London , 1928) pp.216 , 217 , Smith, *A History of England* (New York, 1966) p.138 .

البرلمانات النيابية Representative Parliaments ، وأطلقوا على ممثلى الطبقة المتوسطة فى هذه الاجتماعات اسم Representative elements [1]. واتفق مع وجهة النظر هذه .

ويقول المؤرخ المعاصر جولدين سميث Goldwin Smith : " مما لاشك فيه أن سجلات وقوانين البرلمان والتى تعد من أهم مصادر التاريخ الدستورى الإنجليزى ، إنما تميط اللثام عن الكثير من التطورات المهمة ، ذلك أن البرلمان فى القرن الثالث عشر ما زال فى نواح كثيرة لم تتضح معالم تكوينه بعد . وظل كذلك حتى النصف الثانى من القرن الرابع عشر الذى شهد بداية ملامح الشكل القانونى للبرلمان بمعناه الحديث بظهور مجلسى العموم واللوردات . وبالرغم من حضور ممثلى الطبقة المتوسطة من فرسان المقاطعة وبرجوازية المدن ، فقد ظل البرلمان طيلة هذه الفترة بمثابة اجتماع خاص للملك وهؤلاء الذين يتم دعوتهم من الملك مباشرة للتشاور معه من النبلاء العلمانيين والكنسيين ، وبعض مستشارى الملك الدائمين ، ورجال الحاشية الملكية . ولم تكن التغيرات التى طرأت على تنظيم ووظائف البرلمان فى القرن الرابع عشر تبدو فى أعين المعاصرين تغيرات كبرى أو مهمة ، إذ ما زال البرلمان من وجهة نظر هؤلاء مجرد اجتماع للمجلس الكبير للملك ، وما زالت العناصر الرئيسية الممثلة فيه قاصرة فقط على كبار النبلاء من العلمانيين والكنسيين، وهؤلاء فقط هم الذين يحق لهم سماع الدعاوى القانونية وتقديم الحلول اللازمة لها . وأن جوهر ومحور البرلمانات التى عقدت فى العصور الوسطى كان الملك وأعضاء مجلسه الصغير أى المجلس الملكى ، وأن البرلمان الذى هو المجلس الكبير كان دائما بمثابة محكمة أعدت جيداً للعمل القضائى ، باعتباره المحكمة العليا فى المملكة . " [2]

---

(1) Stubbs, *The constitutional Hist, of England*, Vol. II, pp.215, 216; Lunt, op.Cit, pp.216, 217 ; Smith, op.Cit, p.138.

(2) Smith, Op.Cit., P.139 ; *A Shley, Great Britain to 1688* (Michigan, 1961) p.118, Willson, Op.Cit., p.148 .

وفـــى ضـــوء هـــذا الـــنص فإن الباحث يتفق مع المؤرخ سميث وغيره من المؤرخيـــن المحدثين بأن البرلمان الإنجليزى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر لم يخرج عن كونه المجلس الكبير للملك ، كما سنرى فيما بعد

ويجـــدر بنا قبل الحديث عن التمثيل النيابى للطبقة المتوسطة فى البرلمان أى المجلس الكبير أن نستعرض الجذور التاريخية لفكرة التمثيل النيابى لهذه الطبقة ، وأين وجدت ؟

للإجابـــة علـــى ذلـــك ينـــبغى أولاً التعرف على ماهية البناء الاجتماعى لهذه الطـــبقة، نقـــول فـــى ضـــوء الدراســـات التاريخية أنها تنقسم إلى قسمين هما الطبقة المتوســـطة فى الريف ، والطبقة المتوسطة فى المدن ، فيما يتعلق بالأولى فقد وجد فى المـــناطق الريفـــية – كنتيجة طبيعية للنظام الإقطاعى الذى أرسى دعائمه وليم الفاتح – الكثـــيرون مـــن الرجال الأحرار الذين لا يتمتعون بأحقية حضور المجلس الكبير للملك لأنهـــم ليســـوا مـــن طبقة كبار مستأجرى أرض التاج . وهناك أيضا ملاك الأراضى الأحـــرار Freeholders الذين حازوا من خلال آخرين على حيازة إقطاعية ، علاوة علـــى فـــئة صـــغار المســـتأجرين mesne tenants . ولم يكن هؤلاء مرغمين على حضـــور المجلـــس الكبير باعتباره جزء من واجبهم الإقطاعى . ومن جهة أخرى فقد اعتبرت طبقة كبار المستأجرين tensnts – in – chief حضور المجلس الكبير عبء ثقـــيل طالما حاولوا التمصل منه قدر استطاعتهم . بيد أنه فى القرن الثالث عشر انفرد هـــؤلاء فقط بالدعوة من جانب الملك كل بمفرده لحضور المجلس الكبير [1]، فى حين بقيـــت طـــبقة صـــغار المستأجرين عادة بمنأى عن ذلك . ولا مراء أن هذه العناصر الـــثلاثة التى تتكون منها الطبقة المتوسطة فى الريف ألا وهى ملاك الأراضى الأحرار غـــير الإقطاعييـــن The non – Feudal Freeholders ، المســـتأجرين الإقطاعيين صغار مستأجرى أرض التاج The lesser tenants – in ، The menses tenant chief – ، يمثلون جميعا درجات عالية من الثراء والمكانة الاجتماعية . وارتقوا السلم

---

(1) Lunt, Op.Cit., p.213 ; Stubbs, *The Constitutional History of England,* vol.II, p.249 ; Select Charters, p.41 ; Green, Op. Cit., p.164 .

الاجـــتماعى مـــن مجرد مالك متواضع لمبنى فى ضيعة إقطاعية إلى فارس المقاطعة. والـــذى يجـــب أن يقارن من حيث الثراء والمكانة الاجتماعية بأحد البارونات . وعندما أصـــبح شـــائعا فـــى القـــرن الثالث عشر تطبيق مبدأ حق الابن الأكبر فقط فى وراثة الحـــيازة الإقـــطاعية ، معنى ذلك أن الأبناء الصغار للبارونات أنفسهم أصبحوا ضمن أفـــراد الطـــبقة المتوسطة . وبالرغم من الفروق الاجتماعية الهائلة لأبناء هذه الطبقة . فقد كان للجميع مصالح مشتركة باعتبارهم ملاك أراضى . [1]

وفى ضوء هذا الحراك الاجتماعى الطبقة الفرسان بعناصرها الثلاثة المتباينة، أصـــبح أبـــناء هـــذه الطبقة بدء من القرن الثالث عشر أقل ولعاً بالحرب والقتال وأكثر اهـــتماماً بـــإدارة ضياعهم ، وكانوا من الكثرة التى جعلت التاج يعول عليهم دائما فى عمـــل الحكومـــة المحلـــية ، مـــثل حكام المقاطعات والموظفين القضائيين ، وتجسدت مهمـــتهم فـــى تقديم المعلومات اللازمة للمندوبين الملكيين ممن يتم إرسالهم للاستقصاء والتحرى فى المقاطعات .[2] وفى هذا الصدد يقول المؤرخ الأمريكى المعاصر نورمان كانـــتور : أن الشـــريف ، أى حاكم المقاطعة ، كان من حيث إمكانياته الخاصة مجرد واحـــد من ملاك الأراضى المتوسطين ، ومع ذلك فقد تمتع بنفوذ هائل وسلطة ضخمة بســـبب وضـــعه كممـــثل لحكومـــة ملكية على درجة كبيرة من القوة والفاعلية ، وهى حكومـــة لم تكن تطيق أى تمرد من جانب أكبر السادة الإقطاعيين المحليين فى البلاد ، وكـــان الشـــريف يـــرأس محكمـــة المقاطعـــة ، كما كان هو المندوب المحلى للخزانة الملكية."[3]

بـــيد أن الأهـــم مـــن ذلـــك أن أبناء الطبقة المتوسطة فى الريف من فرسان المقاطعـــة وكبار ملاك الأراضى أصبحوا جميعاً ممثلين فى إدارة الحكومة المحلية من

---

(1) Lunt, Op.Cit., p.213, Green, Op.Cit., p.164 ; Willson, Op.Cit., pp.148 , 149 .

(2) Lunt, Op.Cit., p.213, Green, Op.Cit., p.164 ; Willson, Op.Cit., pp.148, 149 .

(3) كانتور ، المرجع السابق ، جـــ٢ ، ص٦٥ ولمزيد من التفاصيل عن منصب حاكم المقاطعة انظر: Stubbs, Op.Cit., vol.I, pp.225 – 235 .

خـــلال اجـــتماع محكمة المقاطعة Shire court ، حيث يعلن حاكم المقاطعة مراسيم الملـــك بصـــدد المســـاعدات والمنح المالية الخاصة بالتاج ، وتلقى أسماء المتهمين ، وتحـــريات المحلفيـــن المحليـــن [1] ، الذيـــن يكونـــوا عادة من الرجال البارزين فى المجـــتمع، والضـــرائب التى تم تقديرها على كل منطقة ، وسماع الالتماسات الخاصة بالعدالـــة فـــى القضـــايا المدنية والجنائية من هؤلاء الذين تعرضوا للظلم فى المحاكم الصغرى التى اصطلح على تسميتها باسم محاكم المائةHundred – Courts . ومن خـــلال اجتماع محكمة المقاطعة فقط يستطيع حاكم المقاطعة قانونا باعتباره نائباً للملك دعـــوة فرســـان المقاطعة لحضور اجتماع المجلس الكبير الذى أصبح يعرف فيما بعد باســـم الـــبرلمان ، ممـــا يعنى أن حضور ودعوة ممثلى هذه الطبقة لحضور المجلس الكبـــير إنمـــا يحـــدد مـــن خلال حاكم المقاطعة فقط بناء على أمر الملك [2]. وتتكون محكمة المقاطعة التى يرأسها الشريف فى كل القضايا المدنية والجنائية من اثنى عشر

---

[1] يـــرجع نظام المحلفين المحليين local juries إلى عهد وليم الفاتح ، ففى محاولة فعالة من جانبه لتحســـين الإجراءات الجرمانية البالية ، أدخل نظام الاستجواب الفرنجى – النورمانى إلى إنجلترا ، وكلـــف القضاة بأن يستخدموه فى القضايا المدنية. ففى سبيل فض المنازعات بين كبار البارونات خولـــت محـــاكم المقاطعات حق استجواب بعض الرجال الذين يقسمون اليمين من سكان المناطق المجاورة . ويشكل هؤلاء الفئة المختارة من أعيان البلاد المقيمين فيها . وكانت شهادتهم من عوامل الحســـم فى القضايا القانونية المتعلقة بالشئون المدنية . وبعد ذلك وفى إطار الإصلاحات القضائية لهـــنرى الثانى دأب على تحسين الإجراءات القانونية الإنجليزية بالتوسع فى استخدام نظام المحلفين فى القضايا المدنية والجنائية . وبذلك أحل هنرى الثانى نظام المحلفين محل الوسائل البدائية الشائعة، حيث كانت وسائل التعذيب البدائية الجرمانية (المحنة) ما تزال تستخدم لإقامة الدليل فى القضايا الجنائـــية . وبـــدءً مـــن النصف الثانى من القرن الثانى عشر كان نظام التحرى بواسطة المحلفين يستخدم فى القضايا المدنية والجنائية على حد سواء ، ثم صار أساس العملية القانونية الإنجليزية .

ولمزيد من التفاصيل عن نظام المحلفين انظر :

Stubbs, *The Constitutional Hist of England*, Vol. I, pp.681 , 682, Lunt, Op.Cit., p.213 ;

نورمان كانتور ، المرجع السابق ، جـــ٢ ، ص ٣٩٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، سعداوى ، المرجع السابق ، ص ٨١ ، ٨٢

(2) Green, Op.Cit., p.164, Stubbs, Op.Cit., Vol.I, p.119 .

من القضاة المساعدين لحاكم المقاطعة Assessors of the Sherief ، ومن كل مائة ضـــيعة يتم اختيار اثنى عشر من المحلفين jurors . ومن خلال هؤلاء الذين يمثلون المقاطعـــة أمام مندوبى الملك يتم تقدير مشاركة المقاطعة فى الضرائب العامة، وتقدير الملكـــية الشخصـــية .[1] وفى ضوء ما سبق نستخلص نتيجة مؤداها أن فكرة أو مبدأ التمثيل النيابى قد وجدت أصلاً فى محكمة المقاطعة .[2]

---

(1) Stubbs, Select charters, p.40 ; Green, Op.Cit., p.164, Lunt, Op.Cit., pp.213 , 214 .

(٢) يذكر المؤرخ Stubbs فى حديثه عن محكمة المقاطعة Shiremoot فى الحقبة الأنجلو سكسونية بأن الشريف كان يعقد محكمة المقاطعة بمقتضى قوانين إدجار Edgar (٩٥٩-٩٧٥م) مرتين فى العام . وكان الأسقف والأيرل يجلسان معاً للحكم فى الدعاوى الكنيسة والعلمانية على حد سواء دون تمييز بينها . ويرأسان معاً محكمة المقاطعة . فى حين كان حاكم المقاطعة بمثابة موظف معين من قـبل الملك . وفى عام ١٠٧٦ أصدر وليم الفاتح قانون إنشاء المحاكم الكنسية وفصلها عن المحاكم المدنية بهدف تحقيق الاستقلال القانونى للكنيسة الإنجليزية فى الأمور الكنسية البحتة .

وأصـــبحت محكمـــة المقاطعـــة فى عهد وليم وخلفاؤه تعقد عند حضور القضاة الجوالين itinerant justices ، وتـــتكون مـــن رؤساء الأساقفة ، الأساقفة ، رؤساء الأديرة ، الأيرلات ، البارونات ، الفرســـان ، وأربعـــة من الرجال عن كل بلدة Township واثنى عشر رجلاً عن كل مدينة كبرى Borough وكانـــت بمثابة اجتماع عام للشعب . وتضمنت بالتالى جميع العناصر التى تكون منها الـــبرلمان فيما بعد . بيد أنه تم إعفاء من هم أدنى مكانة من الفارس ما لم يتم دعوتهم . ومن جهة أخرى فقد تضمنت العهود التى منحت للمدن فيما بعد أنه عند انعقاد محكمة المقاطعة فقط للاجتماع بالقضاة الجوالين يكون حضور ممثلى المدن أمراً ضرورياً .

وبمقتضـــى الفقرة الثانية والأربعين من مرسوم هنرى الثالث بصدد إعادة إعلان الماجنا كارتا عام ١٢١٧م . أصـــبحت محكمـــة المقاطعـــة تنعقد مرة واحدة فى الشهر . ويتضمن هذا المرسوم ستة وأربعـــون فقـــرة ويتفق فى جميع بنوده مع الماجناكارتا باستثناء الفقرات ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ .

لمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل لهذا المرسوم عند :

Stubbs (ed.) " Second charter of Henry III, 1217 " PP.341 – 344 ;

انظر أيضاً

" Ordinance of William I Separating the Spiritual and Temporal courts 1071," in Stubbs (ed.) Select charters, pp.99 , 100 ; Stubbs, *The Constitutional Hist. of England*, Vol.I, PP.223 , 224 .

وطـــبق هـــذا المبدأ بعدئذ على المجلس الكبير فى القرن الثالث عشر . ويعلق أحـــد المؤرخيـــن الإنجلـــيز فى القرن التاسع عشر بقوله : " أن محكمة المقاطعة هى الأصـــل الـــذى انحـــدرت منه البرلمانات الإنجليزية فى العصور الوسطى . وأن مبدأ التمثـــيل النـــيابى يعـــد واحدا من بين أعرق وأقدم نظمنا وتقاليدنا . "[1] وبالتالى تكون فكرة التمثيل النيابى أكثر قدما من البرلمان ذاته .[2]

وكما ذكرنا آنفا لم يكن البناء الاجتماعى للطبقة المتوسطة قاصرا على فرسان المقاطعـــة وكـــبار المـــلاك فى الريف . هناك أيضا سكان المدن Bourgeois . وفى القـــرن الثالـــث عشـــر أحرزت هذه الطبقة درجة عالية من الثراء الناجم عن ممارسة النشـــاط الـــتجارى والصناعى ، وامتلاك الأراضى .[3] بيد أنه يجب تفسير مكانة هذه الطـــبقة فـــى ضـــوء الحـــراك الاجتماعى للمجتمع الإنجليزى فى القرنين الثانى عشر والثالـــث عشـــر ، والـــذى جـــاء انعكاسا للتطورات التى شهدتها القارة الأوربية على الصـــعيدين الـــثقافى والاقتصادى . فقد شهد القرن الثانى عشر ظهور أولى الجامعات الأوربـــية فـــى بولونيا بإيطاليا ، وباريس بفرنسا . وانعكس ذلك على إنجلترا بتأسيس جامـــعـــة أكسفورد عام١٢٠٠ ، وجامعة كمبريدج عام ١٢٠٩م .[4] وعلى الرغم من أن الـــزعامة الثقافـــية كانت لفرنسا فى القرن الثانى عشر ، فقد ساهمت إنجلترا بعض

---

(1) Green, Op. Cit., p.164 .

(2) Lunt, Op. Cit., p.214, Willson, Op. Cit., p.149 .

(3) Stubbs, *The Constitutional Hist. of England*, Vol. II, pp.459 – 416 ; Traill & Mann, *Social England, A Record of the progress of the people, from the Earliest times to the present Day* , London, 1979 , pp.659 – 661, Lunt, Op. Cit., p.213 .

(٤) لمـــزيد مـــن التفاصيل عن نشأة الجامعات ودورها ، انظر سعيد عبد الفتاح عاشور ، الجامعات الأوربـــية فـــى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٥٩ ، جوزيف نسيم يوسف ، نشأة الجامعات فى العصور الوسطى ، الإسكندرية ١٩٧١

الشئ مع إيطاليا وألمانيا فى الإنجازات الفكرية آنذاك ، فقد ولد جون السالزبوى John of Salisbury فـــى إنجلترا ، والذى كان يعد من أبرز شخصيات القرن الثانى عشر وتعلم فى فرنسا وعمل فى إيطاليا ثم عاد إلى إنجلترا ، واختتم حياته العملية فى فرنسا ، حيـــث شغل منصب أسقف شارتر chartres . فلم يكن هناك إحساس على الإطلاق بالتقسيمات التى تصنعها الحدود السياسية على القادة الثقافيين آنذاك . (١)

أمـــا على المستوى الاقتصادى فقد شهدت هذه الحقبة ظهور المدن الأوربية ، وكمـــا يذكـــر الأستاذ الدكتور سعيد عاشور فإن الفترة الواقعة بين سنة ١٠٧٥ وسنة ١١٨٣ تصور دور البطولة فى تاريخ نشأة المدن فى أوربا العصور الوسطى ، بدءً ب نشـــأة المدن الإيطالية ، ثم فى إقليم لمبارديا ، وفلاندرز، وأخذت تنتشر بسرعة فى بقية بـــلاد الغرب .(٢) ومن الجدير بالذكر هنا أن المدن الأوربية في نشأتها قد خرجت من عباءة النظام الإقطاعى السائد في معظم الحكومات الملكية فى أوربا ، ولأن الملوك هم السادة الإقطاعيين فقد قاموا هم وكبار افصالهم بأعتبارهم مالكى الأرض بتأسيس المدن ، وتعلموا أن يشجعوا الفلاحين ، لأنهم اكتشفوا أن زراعة الأرض تجعلهم أكثر ثراء . ونظـــراً لوجود مساحات وافرة من الأرض ، كان عليهم أن يجعلوا شروطهم مغرية لم يعمـــرونها . وكانت أكثر الاغراءات التى يمكنهم تقديمها للمزارعين هى منحهم مزيداً مـــن الحـــرية . أى أن الـــريفى الـــذى يأتى للأقامة فى بلدة جديدة كان يتمتع بالحماية والامتـــيازات التـــي تقدمها وثيقة مؤسس هذه البلدة والتى نصت على " حرية الأرض الـــتى قامت عليها المدنية ، وأن كل من يعيش فى هذه المدينة سنة أو يوماً واحداً يعتبر حـــراً " وهنا لم يكن الريفى مضطرا لأن يعمل فى أرض السيد الإقطاعى ، وإنما كان يدفـــع إيجـــارا ، نقـــداً أو عيـــنا ، كما أنه لم يكن مربوطاً بالأرض ومن ثم فإن المبدأ الشـــهير القـــائل بأن " هواء المدن يصنع الحرية " عرف منذ ذلك الحين . واستطاعت بعـــض المـــدن أن تحصل على سلطة سياسية أكبر ، وهذه المدن هى التى تعرف باسم

---

(١) كانتور ، المرجع السابق ، جـــ ٢ ، ص ٤٢٦ .

(٢) سعيد عاشور ، أوربا العصور الوسطى ، جـــ٢ ، ص ٩٨ ، ٩٩.

القومونـــات Communes وبـــدأت هـــذه القومونات فى إقليمى تسكانيا ولمبارديا فى إيطالـــيا ، ثـــم أخـــذت تنتشـــر منذ أواخر القرن الحادى عشر فى العديد من الممالك الأوربية . (١)

وبالطـــبع لم تكن إنجلترا بمنأى عن هذه التطورات الاقتصادية التى تموج بها القـــارة الأوربـــية فقـــد حصـــلت المـــدن الإنجلـــيزية فى عهد وليم الفاتح على بعض الامتـــــيازات (٢) ، ولعل العهد الذى منحه هنرى الأول لمواطنى مدينة لندن إنما يحيط اللـــثام عـــن طبـــيعة ومغزى الامتيازات التى حصلت عليها المدن الإنجليزية آنذاك . وبمقتضـــى هـــذا العهـــد فإن الامتيازات التى تمتعت بها مدينة لندن لا يمكن أن تعتبر نموذجـــا للحـــريات التى حصلت عليها المدن العادية ، وإنما علامة بارزة على مقدار الاســـتقلال والحق فى إدارة شئونها ، وهى الحقوق التى كانت المدن الأخرى تصبوا للحصـــول علـــيها. بـــيد أن أهم الامتيازات التى ظفرت بها مدينة لندن بمقتضى هذا العهـــد. أنهـــا وضعت فى مكانة مساوية للمقاطعة ، فأصبح لها الحق فى انتخاب حاكم المقاطعـــة والقاضـــى justiciar الخـــاص بها . وعدم مثول مواطنيها أمام أى محكمة

---

(1) Stubbs, *The Constitutional Hist. of England*, vol.I, P.459 ;
موريـــس كيـــن ، حضـــارة أوربا فى العصور الوسطى ، ترجمة قاسم عبده قاسم (عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م) ص ٩٢ ، سعيد عاشور ، أوربا العصور الوسطى ، جـــ٢ ، ص ٩٨ ، ٩٩.

(٢) يعلق المؤرخ وليم سبتس على العهد الذى منحه وليم الفاتح لمدينة لندن باعتبارها المدينة الرئيسية للمملكـــة بأنـــه ينطوى على الحرص على الحقوق الملكية ، ومن ثم فقد جاء هزيلاً وتضمن هذا العهد : " تحيات وليم الفاتح إلى وليم أسقف المدنية ، وجوفريث Gosfrith حاكم المدنية ، وجميع المواطنيـــن داخـــل لـــندن من الفرنسيين والإنجليز لهم الود ، أننى أرى بديهيا أنكما أنتما الاثنين جديـــران بكل القوانين التى كانت قائمة فى عهد الملك إدوارد المعترف ، وأننى سوف أجعل كل طفـــل يكـــون وريثاً لأبيه بعد وفاته ، وأننى سوف لا احتمل أى رجل يقترف أى خطأ تجاهكم ، ويباركما الرب . " وهكذا لم يتضمن هذا العهد أية امتيازات عامة فيما عدا أن الابن يجب يخلف أبـــيه فى حق التصويت والانتخاب ، وضمان ما تم منحه فى عهد إدوارد المعترف . ولمزيد من التفاصيل انظر :

Stubbs, Op Cit., p.460 .

خـــارج أســـوار مدينتهم ، والتحرر من ضريبة الدانجلد ، ومن الالتزام بالموافقة على المحاكمـــة عـــن طـــريق النزال ، والإعفاء من المكوس الخاصة بالمرور وكل أنواع الضـــرائب فـــى جمـــيع أنحـــاء المملكة براً وبحراً ، وحقهم فى امتلاك أراضيهم .[1] وبالـــرغم مـــن كل هذه الامتيازات فإن المدينة لم ترقى إلى درجة الكوميون mCom unio ، أى المدينة ذات السلطة السياسية المستقلة إلا فى عهد الملك ريتشاد الأول عام ١١٩١م .[2]

ويـــتوالى مـــنح هذه " العهود الإعفائية " على [p تعبير أستاذنا الدكتور سعيد عاشـــور ، في عهد كل من هنرى الثانى (١١٥٤ – ٨٩١١م) ، ريتـــــــشارد الأول (١١٨٩ – ٩١١م) جون (١١٩٩ – ٦١١٢) وهنري الثالـــث (١٢١٦ – ١٢٧٢م) ، لتشـــمل العديـــد مـــن المـــدن الإنجليزية مثل كمبردج Cambridge ، وينشيستر Winchester ، لنكولن Lincolon ، نونتجهام Nottingham ، اكسفورد Oxford ، وساوثهامبتون Southampton وغيرها .[3]

---

(1) *Charter of Henry I to the citizens of London*, Stubbs, Select charters, pp.128 – 130 ; *The Constitutional Hist, of England*, Vol. I, pp.460 , 461 ;

ولمـــزيد مـــن التفاصيل عن ماهية العهد الذى منحه هنرى الأول لمواطنى مدينة لندن انظر الدراسة القيمة التى قام بها

Richardson, " Henry Is charter to London " The English Historical review, vol. XLII, No 165, January, 1977, pp.80 87 .

(٢) يجب تفسير العهود التى منحت للمدن الإنجليزية فى عهد ريتشاد الأول فى إطار السياسة المالية الـــتى انـــتهجها لجمع المال اللازم لتمويل مشاركته فى الحملة الصليبية الثالثة ، ونظراً لحاجته الماســـة للمـــال عرض كل شئ فى المملكة للبيع المناصب ، المقاطعات ، الألقاب ، الأراضى ، والعهود التى منحت للمدن انظر : زينب عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(3) *Charters of Boroughs granted by Henry II*, pp.195 – 199 .
Charters of Towns granted by Richard I, pp.259 – 262 .
Charters of Towns granted by John pp.305 – 312 .
Charters of Towns granted by Henry III, pp.366-369 .

كل هذه الوثائق موجودة ضمن مجموعات الوثائق الوارد ذكرها عند .

Stubbs, Select charters, pp.195-369 .

لامـــراء أن هذه العهود التى حصلت عليها المدن الإنجليزية فى القرنين الثانى عشـــر والثالـــث عشر [1]، كان لها أكبر الأثر فى تأكيد رسوخ مكانة هذه المدن ، وأن تصبح مراكز مزدهرة للنشاط التجارى والصناعى ، وتعتبر السنوات الأولى من القرن الثالث عشر علامة لحقبة مهمة فى تاريخ التجارة والصناعة لهذه المدن ، فقد ازدهرت مديـــنة ســـاوثهامبتون باعتبارها سوقا تجاريا مهما فى تجارة البحر الأبيض المتوسط ، والـــتى كانـــت حكرا على الجمهوريات الإيطالية . وبالطبع جاء هذا النشاط مصحوبا بظهور العديد من الأسواق فى المدن الإنجليزية مثل سوق ستوربريدج Stourbridge Fair ، وســـوق وينسيســـتر ، ونوتـــنجهام ، ســـتامفورد Stamford ، اكســـفورد ، وابنـــيجدون Abingdon وأماكـــن أخـــرى . أيضا واكب هذا الرواج التجارى ظهور

---

[1] تجدر الإشارة هنا أن المدن الإنجليزية التى تمتعت بنفوذ سياسى بمقتضى هذه العهود الملكية ، لا يعنى ذلك أنها تحررت من التزاماتها نحو السلطة السياسية أو أنها ذات سلطة سياسية مستقلة تماما عن التاج ، يتضح ذلك من خلال العهد الذى منحه ريتشارد الأول لمواطنى مدينة لنكولن ، صحيح أن أصـــبح لهـــم الحق فى اختيار حاكم مقاطعتهم ، بيد أنه جاء مرهونا بأن يراعى فى اختياره أن يكون الشخص الملائم والمؤهل لخدمة المدينة والملك . أيضا تمتعت مدينة نوتنجهام Nattingham بهذا الحق بمقتضى العهد الذى منحها إياه الملك جون ، ولكن الملك احتفظ بسلطته فى إبعاد الشخص الذى لا يراه ملائما . بما يتفق والفكر السياسى للملكية الإنجليزية .

ومـــن جهـــة أخـــرى نلاحـــظ فـــى ضوء العهود التى منحها الملك هنرى الثانى لمدن كمبريدج ، وينشيســـتر، لنكولن ، نوتنجهام، لندن ، واكسفورد أنه تحاشى منح هذه المدن حريات دائمة ، وإنما أثر أخذ مبالغ مالية مقابل استمرار الامتيازات والإعفاءات التى تتمتع بها من عام لعام . ومن ثم لم تخرج العهود التى منحت فى عهده فى مضمونها عن تلك التى منحت فى عهد هنرى الأول . على ســـبيل المـــثال فقـــد اشترط على مواطنى لندن دفع مبلغ مائة مارك مقابل حقهم فى اختيار حاكم مقاطعـــتهم . ومدينة لنكولن دفع مائتى مارك فضة وأربعة ذهب والنساجين فى اكسفورد دفع مبلغ اثنين مارك ذهب عن نقابتهم . ومواطنى كمبريدج مبلغ ثلاثمائة مارك فضة ومارك واحد ذهب ، وتعهـــد مواطنى هورن كاستل Horncastle بدفع مبلغ تسعة وعشرون جنيه إسترلينى وثلاثة عشر شلن لزواج أبنة الملك مقابل العهد الذى منحه الملك للمدينة . لمزيد من التفاصيل انظر :

Charters of Boroughs granted by Henry II, P.195, in Stubbs, Select charters, pp.195 – 198; *The constitutions Hist. of England*, Vol. I, pp.701 , 702 .

نقابـــات الـــتجار The Merchant guilds ، ونقابـــات المهن والحـــرف Graft guilds . [1] ولا داعـــى هنا للخوض فى تفاصيل ذلك فتلك قصة أخرى . بيد أن أهم مـــا يعنينا هنا فى المقام الأول أن ظهور النقابات فى إنجلترا قد حقق نوعاً من التماسك بين رجال المدن ، الذين تكاثرت اجتماعاتهم بهدف إعداد الإجراءات اللازمة لممارسة النشـــاط الـــتجارى ، وكـــان ذلـــك كافياً لمنحه مسلطة اجتماعية طالما تركت فى أيدى موظفـــى الإدارة المحلـــية ، والمطالبة بالإعفاء من المكوس فى جميع أنحاء المملكة . لتصـــبح عضـــوية نقابات التجار والحرفيين أمر لا مندوحة عنه وتتويجاً لمكانة سكان المـــدن ، إذ بمجرد تسجيل اسمه فى عضوية النقابة يتم إعفاءة من كافة الالتزامات التى يطالب بها عادة مستأجرى الضياع الإقطاعية [2]

كـــان ذلـــك بدون منازع يمثل خطوة قوية تجاه الحرية التى تمتع بها المجتمع الإنجلـــيزى فـــيما بعد ، ولأن التاريخ السياسى انعكاسا ومرآة للتاريخ الاجتماعى ، فقد أســـفر هـــذا الحراك الاجتماعى الذى شهده المجتمع الإنجليزى فى القرنين الثانى عشر والثالـــث عشـــر باعتبارهما علامة بارزة فى مسيرة ظهور وتطور المدن ، عن ظهور طـــبقة ثالـــثة هـــى الطـــبقة المتوسطة ممثلة فى فرسان المقاطعة فى الريف ، وأرباب التجارة والصناعة من سكان المدن ، وهى طبقة لابد وأن ينظر إليها بعين الاعتبار من جانـــب التاج لما تمتلكه من مقومات الإغراء المادى فى مواجهة المتاعب المالية الملحة للـــتاج الإنجلـــيزى ، ففى القرن الثالث عشر – كما سبق أن ذكرنا – بلغ سكان المدن درجـــة من الثراء الناجم عن ممارسة التجارة والصناعة ، وامتلاك بعض الأراضى ، ليصـــبح أفراد هذه الطبقة بمثابة العمود الفقرى فى تاريخ الدستور الإنجليزى ، ومن ثم لـــيس ثمـــة غـــرابة أن يشارك ممثلى المدن أقرانهم فى الريف مهام الإدارة المحلية ،

---

(1) Traill & Mann, Op.Cit., pp.654 – 660 ;

ولمزيد من التفاصيل عن النقابات انظر :

Stubbs, *The Constitutional Hist of England*, Vol. I, pp.469 – 479 ;

سعيد عاشور ، أوربا العصور الوسطى ، جـــ٢ ، ص ١٠٧-١١١ .

(2) Stubbs, *The Constitutional Hist, of England*, vol. I, pp.482 , 483 .

والإنجـــاز والـــتعامل مع مندوبى الملك . ومن ثم كان لهذه الطبقة سواء فى الريف أو المدن خبرتها فى أمور الإدارة والحكم والإلمام بفكرة التمثيل النيابى .[1]

ومنذ وقت طويل والملك يتعامل مع ممثلى هذه الطبقة ، إذ جرت العادة عندما يرغـب الملـك فـى استقصـاء الأوضاع المحلية أن يقوم بإيفاد القضاة الجوالين أو الموظفيـن الملكيين إلى محاكم المقاطعات للتعامل مع الفرسان وكبار الملاك المجتمعين فـي كـل مقاطعة . وعندما يرغب فى الحصول على موافقة المدن على مطالبة المالية يقوم بإيفاد مبعوثين للتفاوض مع سكان كل مدينة على حدة . بيد أن هذه الطريقة كانت تتسـم بالـبطء ، ومن ثم فقد وجد ملوك إنجلترا فى القرن الثالث عشر أنه من الأفضل دعـوة ممثليـن عـن مختلف المناطق المحلية سواء فى الريف أو المدن للاجتماع مع مندوبيهم فى مكان محدد بدلاً من إيفادهم لجميع المقاطعات والمدن . [2]

فـى ضـوء ذلـك نؤكـد ثانية أن فكرة التمثيل النيابى للطبقة المتوسطة إنما تضـرب بجذورهـا فـى نظام المحلفين ، الذين يتحدثون بصوت المنطقة فى محكمة المقاطعـة ، لأن نظام المحلفين ذاته يرتكز على مبدأ التمثيل النيابى ، حيث تتكون هيئة المحلفيـن من اثنى عشر من الرجال البارزين فى كل ضيعة إقطاعية ، وأربعة عن كل مديـنة ، بهدف تقديم تقرير للقضاة الجوالين أثناء انعقاد محكمة المقاطعة التى لابد وأن تنعقد فى حضورهم ، وذلك بمقتضى قوانين كلارندون Assize of clarendon التى أصدرها هنرى الثانى عام ١١٦٠م .[3]

---

(1) Traill & Mann (eds.), Op.Cit., P.568 Lunt , Op.Cit., p.212 ; Willson, Op. Cit., P.149 ;

راوس ، التاريخ الإنجليزى ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦ ن ص ٤٧ .

(2) Green, Op.Cit., vol.I, p.165, Willson, Op.Cit., P.149 ; Lunt, Op. Cit., p.214 ; Traill & Mann, OP. Cit., . 568 .

(٣) تتضمن قوانين كلارندون اثنين وعشرين فقرة ، تعتبر ذا أهمية فائقة فى تاريخ القضاء الإنجليزى ، نظـراً لما تضمنته من تغيرات فى إدارة العدالة ، والتى مهدت الطريق أمام الحكم النيابى فيما بعد لمزيد من التفاصيل انظر النص اللاتينى لهذه القوانين كاملة فى

Incipit Aassisa de clarenduna facta a rege Henrico, Scilicet secund, in Stubbs (ed.) Select charter, pp.170 – 173 .

علـــى أيـــة حـــال فإن أول الأمثلة على اجتماع مندوبى الملك وممثلى الطبقة المتوســـطة حدثت عام ١٢٠٤ ، عندما أمر الملك جون بدعوة اثنى عشر رجلاً من كل الموانـــئ الـــبحرية للاجتماع ومندوبى الملك فى مكان محدد لمناقشة الأوضاع الخاصة بالـــتجارة . وتكـــرر ذلـــك ثانية عام ١٢١٣ عندما أمر الملك جون أيضا بدعوة حكام المقاطعـــات وأربعـــة عـــن كل مدينة للاجتماع فى دير القديس البانس St.Albans ، بهـــدف تقديـــم تقريـــر عن الضرر والخسائر التى لحقت بالكنائس المحلية أثناء نزاع الملـــك مـــع الـــبابوية . بيد أن هذين الاجتماعيين لم يكونا أكثر من مجرد اجتماع فقط لهيئة المحلفين . (١)

وكمـــا ســـبق الإشـــارة بأن فكرة التمثيل النيابى للطبقة المتوسطة لم تكن شيئا مســـتحدثا ، ولكـــن الجديد الذى حدث بعد ذلك يكمن فى تمثيل هذه الطبقة فى المجلس الكبـــير للملك فى أوائل القرن الثالث عشر ، عندما وجد الملك أنه من الأفضل والأكثر أهمـــية دعوة ممثلين عن المناطق المحلية للاجتماع وأعضاء مجلسه لتقديم المشورة ، مـــثال ذلـــك أن الملك جون أعلن مرسوما ملكيا لحكام المقاطعات يأمرهم بدعوة أربعة من الفرسان من كل مقاطعة لحضور اجتماع الملك والمجلس الكبير فى مدينة اكسفورد بهدف ما أسماه " التشاور معنا بشأن أوضاع مملكتنا " .(٢)

ويعلـــق المـــؤرخ William Stubbs على دعوة الملك جون لحضور ممثلين عن المدن والمقاطعات بقوله: " هذه المرة الأولى التى يتم فيها دعوة ممثلى المقاطعات للمجلـــس العـــام للملكة ، على أساس مبدأ التمثيل النيابى الذى طالما استخدم لأغراض قضائية . بمعنى أن هؤلاء الرجال الأربعة وحاكم المقاطعة منذ القدم وهم يمثلون البلدة فـــى محكمة المقاطعة Shiremoot . والآن وبناءً على دعوة الملك جون أصبح هؤلاء الـــرجال الأربعة ، وحاكم المقاطعة يمثلون محكمة المقاطعة فى المجلس القومى – أى

---

(1) Stubbs, *The Constitutional Hist, of England*, Vol.II, p.697 ; Green Op.Cit., p.165 ; Willson, Op.Cit., p.149 ; Traill, Mann, OP.Cit., p.568 .
(2) Stubbs, *Select charters*, p.282 ; Green, Op.Cit., p.165 ; Willson, Op.Cit., p.149 ; Lunt, Op.Cit., p.215 .

المجلـــس الكبير – " [1] وهذا يؤكد بجلاء ما ذهبنا إليه من قبل بأن فكرة التمثيل النيابى قد وجدت أصلاً فى محكمة المقاطعة .

وبـــناءاً علـــى مرسوم الملك جون لحكام المقاطعات لم يكن اجتماع اكسفورد المقترح أكثر من مجرد اجتماع للمجلس الكبير مع حضور فرسان المقاطعة . وبالرغم من أنه ليس مؤكداً ما إذا كان اجتماع المجلس الكبير الذى دعى الملك رسمياً لانعقاده، أو أى اجـــتماع آخـــر قد عقد فى التاريخ المحدد فإنه من المؤكد أن فكرة دعوة ممثلين عـــن فرســـان المقاطعـــة للتشاور مع الملك ومجلسه إنما تنسب إلى المـــلك جون عام ١٢١٣ .[٢]

بالإضافة إلى ذلك ليس غريبا أن يحظى عهد الملك جون (١١٩٩-١٢١٦م) بأهمـــية خاصة فى التاريخ السياسى الإنجليزى، فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكمه إخفاقـــه التام فى إمكانية امتصاص غضب البارونات وإصرار صارم من جانبهم على تأكـــيد حقوقهـــم الـــتى أقرها القانون الإقطاعى، وأعلن البارونات الثائرين أنهم سوف يقـــاتلون مـــن أجل الحريات التى يتضمنها مرسوم هنرى الأول ، المستمدة من القانون الإقطـــاعى كمـــا طبقه وليم الفاتح .[٣] وجاءت الرغبة العامة والعارمة لهؤلاء الثائرين باســـتعادة هـــذه الحريات بمثابة السبب الحقيقى للصراع بين الملك والبارونات ، وتفاقم النزاع بين الجانبين بعد هزيمة الملك وحلفائه فى بوفييه على أيدى الملك الفرنسى عام ١٢١٤. وكيفما كان الأمر ، فإن طبقات الشعب الإنجليزى من البارونات ورجال الدين وأهـــل المـــدن اتفقـــت كلمتهم فى خريف عام ١٢١٤ على ضرورة المطالبة بتنظيم ما لمهم وما عليهم تجاه الملك ، وفى رينميد Runnmede على ضفاف نهر التايمز وقع الملـــك علـــى ما اصطلح على تسميته الماجنا كارتا أو العهد الأعظم . والتى استهدف البارونات من صياغتها التأكيد على ضرورة حماية حقوقهم وامتيازاتهم الإقطاعية ضد

---

(1) Stubbs, Op.Cit., P.282 ; *The Constitutional Hist, of England*, vol.II, P.697
(2) Lunt, Op.Cit., P.215 ; Willson, Op.Cit., P.149 ; Green , Op.Cit., P.165.
(3) " A. D 1100. AuG.5. charter of liberties Issued by Henry I. " *in stubbs, select charters*, pp.116 – 119 ;

زينب عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

انـــتهاكات الملـــك وأســـلافه . وتتمثل أهمية العهد الأعظم باعتبارها أولى القيود على الســـلطة الملكـــية المطلقة ، وإقرار مبدأ ضرورة احترام الملك للقانون الإقطاعى الذى يعتـــبر كـــل من الملك والبارونات حزبين متعاقدين فى إطار حقوق وواجبات إقطاعية متبادلة . (١)

لامـــراء أن الماجـــناكارتا تمـــثل خطوة مهمة وفعالة فى مسيرة التأكيد الملكى علـــى أهمـــية وضرورة التمثيل النيابى للطبقة المتوسطة فى المجلس الكبير من جهة ، والتاريخ الدستورى لإنجلترا من جهة أخرى .

فقد نصت الفقرة (١٢) منها على "*يتعهد الملك بعدم فرض ضريبة الاسكوتاج أو الإعانـــات الإقطاعـــية علـــى المملكة إلا بمشاورة المجلس العام للمملكة ، فيما عدا الأمـــوال الإقطاعية الخاصة بافتدائنا من الأسر ، وتنصيب ابننا الأكبر فارس ، وزواج ابنتنا الكبرى . وبنفس هذا النهج تتخذ الإعانات الإقطاعية من مدينة لندن .*"

وجـــاء فـــى الفقرة (١٣) "*سوف تكون لمدينة لندن جميع الحريات التى كانت لهـــا فـــى الماضـــى ، والاعفاء من المكوس براً وبحراً ، علاوة على ذلك سوف نمنح جميع المدن والبلدان والموانئ الأخرى جميع حرياتها والإعفاء من المكوس* "

وتضـــمن الفقـــرة (١٤) "*للحصول على المشورة العامة للمملكة بصدد تقدير المســـاعدات الإقطاعـــية فـــيما عدا الحالات الثلاث المشار إليها آنفا – أو الأسكوتاج ، سوف ندعو رؤساء الأساقفة ، الأساقفة ، رؤساء الأديرة ، الأيرلات ، كبار البارونات، كـــل علـــى حـــدة بناء على خطابات منا ، إضافة إلى ذلك سوف ندعو بشكل عام من خـــلال حكام مقاطعاتنا وجميع نوابنا هؤلاء الذين يحوزون ضياعاً إقطاعية من التاج – الفرســـان – للـــتاريخ والمكان المحدد للاجتماع ، والذى يعقد فى غضون أربعين يوماً*

---

(١) تقـــع الماجناكارتا فى واحد وستين فقرة ، ولمزيد من التفاصيل انظر النص اللاتينى الكامل لهذا العهد عند :

Stubbs, *select charters*, pp.292 – 302 ;

وكذلك الترجمة الإنجليزية لهذا النص عند :

Warren, *King John* (London, Second edition, 1978) pp.266 – 277 .

على الأقل من توجيه الدعوة ، وسف نحدد فى جميع الخطابات سبب الاجتماع ، وأثناء الاجـتماع سوف يتم العمل وفقا لمشورة هؤلاء الحاضرين ، بغض النظر عن حضور جميع الذين تم دعوتهم . "[1]

وقـبل أن يجف المواد الذى كتبت به الماجناكارتا نقض الملك جون شروطها وتـنكر لمـبادئها.[2] ولكن فى ضوء هذا الصراع السافر بين الطرفين فإن المعارضة البارونـية فـى صراعها من أجل الحريات أى حرية الامتيازات الإقطاعية والكنيسة ، تكون قد ساهمت فى إرساء أحد الأسس اللازمة لإقامة حكومة دستورية فيما بعد .

ونترك عهد الملك جون جانباً ، ونمضى قدماً مع مسيرة تطور التمثيل النيابى للطـبقة المتوسـطة فى المجلس الكبير . ففى أثناء حكم الملك هنرى الثالث (١٢١٦-١٢٧٢) أعلـن الملـك عام ١٢٢٦ مرسوما ملكياً بدعوة أربعة من فرسان كل مقاطعة بهـدف التشاور السياسى حول التفسير المتنازع عليه لبعض بنود الماجناكارتا.[3] وفى عـام ١٢٢٧ تولـى حكـام المقاطعات فى محاكم المقاطعات مهمة انتخاب أربعة من الفرسـان عـن كل مقاطعة للاجتماع مع الملك ومجلسه الكبير . وجاء هؤلاء الفرسان بهـدف تقديم تقرير بالشكاوى ضد حكام المقاطعات التى يمثلونها . وفى عام ١٢٥٤ تم انـتخاب اثنيـن مـن الفرسـان عـن كل مقاطعة لحضور اجتماع المجلس الكبير فى ويستمنيسـتر ، بهـدف تحديد المساعدة التى يجب أن ترسل للملك فى جاسكونى [4]- إحـدى الممـتلكات الإنجليزية المتنازع عليها فى فرنسا – ومن أبرز الأمثلة فى عهد هـنرى الثالث على هذه الاجتماعات التى شهدت حضور ممثلين عن الطبقة المتوسطة

---

(1) *Great charter of liberites* . 1215 in stubbs (ed.) select charters , pp.294 , 295 ; Warren, Op.Cit., pp.268, 269 .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مراحل الصراع بين الملك جون والبارونات انظر :

Annales londonienses, vol.I, P.16 ; William of Newburgh, *Historia Rerum Angligarum*, Vol.2, pp.217 , 218, Warren, Op.Cit., p.236 ;

زينب عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ – ٨٣ .

(3) *Writ for the summong of four knights of the shire A.D. 1226*, in Stubbs, Op.Cit., p.353 .

(4) *Writ of summons for two knights of the shire to Grantan Aid, A.D. 1254*, in stubbs, Op.Cit., pp.365 , 366 .

سواء فرسان المقاطعة ، أو البرجوازية ، وقد وصفت بالبرلمانات من جانب المؤرخين المعاصـــرين والمحدثين على حد سواء ، هذين الاجتماعيين اللذين دعى لعقدهما زعيم المعارضـــة البارونـــية ســـيمون مونـــتفورت Simon de Montfort أيرل ليسستر Leicester . الأول بعـــد هزيمة القوات الملكية أمام الأيرل سيمون وقواته فى معركة لويـــس Lewes فـــى الثانى عشر من مايو ١٢٦٤م . والتى أسفرت عن وقوع الملك وولـــى عهـــده الأمـــير إدوارد فى الأسر . وفى محاولة من جانب الأيرل لكسب تأييد المملكـــة ، دعـــى لعقـــد اجتماع ضم بارونات المملكة ، وأربعة من الفرسان عن كل مقاطعـــة . أما الاجتماع الثانى والذى حدث بعد أن دب النزاع فى صفوف المعارضة البارونـــية الـــثائرة من خلال النزاع بين الأيرل سيمون ومونتفورت ، وريتشارد ايرل جوســـيتر Cloucester وبهـــدف تدعيم مركزة وشرعيته قام سيمون بعقد اجتماعه الـــثانى فـــى أوائل عام ١٢٦٥ ، وهو الاجتماع الذى حاز شهرة واسعة من جانب عدد لـــيس بالقليل من المؤرخين المحدثين ، ففى هذا الاجتماع مثلت المدن لأول مرة بإيفاد اثنين عن كل مدينة .[1]

---

(١)جاء عقد هذين الاجتماعيين انعكاسا للأوضاع الداخلية فى عهد هنرى الثالث ، حيث تورط الملك فى نزاع مرير مع البارونات بزعامة الأيرل سيمون مونتفورت ، مما دفع الثائرين من البارونات والملـــك على الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الكبير فى اكسفورد عام ١٢٥٨ ، حيث قدم البارونات مطالـــبهم التى تجسدت فى إبعاد جميع الأجانب ، وتعيين لجنة مكونة من أربعة وعشرين عضوا نصـــفهم مـــن الجانب الملكى والآخر من البارونات ، والمطالبة بخطة للحكم يتم بمقتضاها نقل السلطة الكاملة من التاج إلى ممثلين عن البارونات يتولون السيطرة التامة على الإدارة ، وانتخاب حكام المقاطعات سنوياً ، وتجديدهم سنوياً ، وتعهد الملك بدعوة البرلمان – أى المجلس الكبير – للانعقاد ثلاث مرات فى العام على غرار ما كان يحدث فى عهد الفاتح . لينتهى ذلك بما عرف فى الـــتاريخ الإنجلـــيزى بشـــروط اكسفورد provisions of Oxford ، مما جعل بعض المؤرخين يطلقون على اجتماع اكسفورد اسم البرلمان المجنون لشدة وجرأة المطالب البارونية . وينتهى هذا الـــنزاع بهـــزيمة الجيش البارونى بعد فرار الأمير إدوارد من الأسر ، وقتل الأيرل سيمون فى معـــركة ايفشهام Evesham ، والاستسلام النهائى للبارونات عام ١٢٦٧. ولمزيد من التفاصيل انظر :

وتعلـيقاً على هذا الاجتماع الثانى للأيرل سيمون الذى شهد أول حضور نيابى عـن المـدن فأنه لم يكن أكثر من مجرد اجتماع ثورى للمعارضة البارونية ، فقد جاء انعكاسـا للأوضـاع السياسـية المـتردية أثناء حكم هنرى الثالث سواء فى الداخل أو الخـارج ، نتـيجة عدم استقرار الأوضاع فى جاسكونى ، وإخفاق هنرى فى استعادة أراضـيه فى فرنسا . وفى ضوء هذه الأوضاع السياسية حيث المعارضة البارونية فى أوج ذروتهـا ، بعـد وقوع الملك وولى عهده فى الأسر غداة معركة لويس فى الثالث عشـر من مايو ١٢٦٤ ، وانتقال مقاليد الحكم إلى أيدى الأيرل سيمون ، إلى أن تمكن الأمـير إدوارد مـن فـك قيود أسره فى الثامن والعشرين من مايو ١٢٦٥ ، وتحقيق الانتصار الملكى فى معركة ايفشهام فى الرابع عشر من أغسطس عام ١٢٦٥ . معنى ذلـك أن الملك وولى عهده قد بقيا فى الأسر لمدة تزيد على تسعة أشهر . وأن اجتماع الأيـرل الذى عقد فى العشرين من يناير ١٢٦٥ ، أى أثناء أسر الملك وولى عهده . قد اقتصر فى معظمه على فريق من البارونات الثائرين من مؤيدى الأيرل سيمون .

وفى ضوء الفكر السياسى للملكية الإنجليزية التى تقف بالمرصاد لأى محاولة قد تمثل أدنى انتهاك للسلطة الملكية المطلقة ، حتى فى الأوقات التى شهدت تردى هذه السـلطة ، فـإن ما اصطلح المؤرخون على تسميته بالبرلمان فى القرنين الثالث عشر والـرابع عشر لم يكن الأمر أكثر من مجرد اجتماع للمجلس الكبير للملك ، والذى بدأ يشـهد حضـور ممثليـن عن الطبقة المتوسطة حسب مشيئة التاج ، وبما يتفق وخدمة

Stubbs, Op. Cit., pp.369 – 389 ; *The chronicle of Bury st. Edmund's 1212-13* (London, 1964) pp.26-38 ; Matthew Paris, *English History from the year 1235 to 1273* (London, 1852) vol. I, p.194, Vol. III, PP.347 – 349 ; John Capgrave, *The chronicle of England* (London, 1858) pp.158-160 ;

أما المعلومات التى وردت فى المتن انظر :

Dietz, Op. Cit., p.84 ; Lunt, Op. Cit., p.215, Willson, Op. Cit., p.149 ; Vickers, Op. Cit., p.146 ; Stubbs, Op. Cit., pp.397 – 399 .

الأهـــداف السياسية والمالية للتاج . ولم ينطبق ذلك بالطبع على اجتماع الأيرل سيمون مما يؤكد وجهة نظرنا بأنه لم يزد عن كونه اجتماع ثورى للمعارضة البارونية .

علـــى أيـــة حـــال ، يمكـــن تفسير رغبة التاج أثناء حكم هنرى الثالث بصدد حضـــور نـــواب عـــن فرسان المقاطعة ، للحضور أمام المجلس الكبير للملك ، بأنها جـــاءت مـــثلما حـــدث فـــى الماضى استجابة لتحقيق أهداف إدارية ، والموافقة وليس التشـــاور علـــى الضـــرائب المفروضة عليهم من قبل التاج ، ففى عام ١٢٥٤ – على ســـبيل المـــثال – كـــان هنرى الثالث فى حاجة ماسة للمال لتغطية نفقات حملته على جاســـكونى . ومـــن واقع تجاربه السيئة فى الحصول على أموال إضافية ، وبالأحرى مســـاعدات غـــير إقطاعية ، رأى من الأفضل ضمان موافقة المقاطعات على ضريبة جديدة من خلال حضور ممثليهم من الفرسان . (١)

وفـــى نهايـــة حكم الملك هنرى الثالث أصبح حضور ممثلى الطبقة المتوسطة بهـــدف الاجتماع مع الملك ومجلسه أمراً مسلماً به . بيد أن إرساء مبدأ التمثيل النيابى باعتـــباره جزء ثابتا من السياسة الملكية يتضح بجلاء أثناء حكم الملك إدوارد الأول (١٢٧٢-١٣٠٧) . فقـــد اســـتهل فـــترة حكمه بعقد أول برلمان عام – أو بعبارة أدق اجـــتماع نـــيابى للمجلس الكبير – فى الثانى والعشرين من أبريل عام ١٢٧٥م ، بهدف فـــرض ضـــريبة على الجلود الخام والصوف ، والذى يمثل الإنتاج الرئيسى للمملكة ، ومـــن ثـــم فقـــد أصبح هدفا شهيا للضريبة أسالت لعاب ملوك إنجلترا منذ أوائل القرن الثالث عشر ، ففى عام ١١٩٤ تم الاستيلاء على كميات كبيرة منه بهدف تمويل الفدية اللازمة لإطلاق سراح الملك ريتشارد الأول من الأسر الألمانى أثناء عودته من الحملة الصـــليبية الثالـــثة . ولـــذا كـــان طبيعياً دعوة ممثلى الطبقة المتوسطة وخاصة التجار والمـــدن التجارية " towns merchants " لحضور الاجتماع . بيد أن هذا الاجتماع لم تمثل فيه طبقة صغار رجال الدين .(٢)

---

(1) Stubbs, Select charters, p.365 ; Dietz, Op.Cit., p.88 ; Vickers, Op.Cit., p.146 .

(2)Lunt, Op.Cit., p.216 ; Dietz, Op.Cit., Vickers, Op.Cit., p.63 ; Willson, Op.Cit., p.149 ; Stubbs, Op.Cit., pp.440 , 441 ;

أيضـــا شهد عهد إدوارد الأول عام ١٢٨٣ انعقاد ما اصطلح المؤرخون على تســميته باســم بــرلمان شيرســبورى Shrewsbury . والذى انقسم إلى اجتماعيين منفصــلين ، وبيــنما بقى البارونات كما هم لمناقشة الموضوع الرئيس للاجتماع ممثلاً فى الحكم على ديفيد David أمير ويلز وإدانته ، أثر رجال الدين الانسحاب ، مبررين ذلــك بــأن مهــامهم المقدسة لا تحتم عليهم المشاركة فى إراقة الدماء . فى حين ذهب ممــثلى المــدن إلى مدينة أكتون بيرنيل Acton Burnell لمناقشة قضايا التجارة .[1] ويعلــق المــؤرخ William Stubbs على ما يسمى برلمان شيرسبورى بقوله : " أن هــذا الاجــتماع يختلف عن البرلمان العادى فى ناحيتين هامتين ، أولاً أنه لم يتضمن ممثليــن عــن القساوسة أو حتى الأساقفة . وثانياً أن ممثلى المدن تم دعوتهم بمراسيم مســتقلة وليس من خلال حكام المقاطعات كما جرت العادة . وأن محاكمة ديفيد وأدانته كانــت مــن خــلال البارونات فقط . وأن ما يعرف باسم قانون أكتون بيرنيل قد شرع وشــن فى الواقع من خلال الملك ومجلسه . ومع ذلك فقد أطلقت كلمة برلمان على هذا الاجتماع "[٢].

وعلــى مدى العشرين عاماً التالية لعام ١٢٥٧ لم يتخلى الملك إدوارد الأول عن دعوة ممثلى الطبقة المتوسطة لحضور الاجتماعات الكبرى للمجلس الكبير والتىعرفت بالــبرلمان مــن جانــب المؤرخيــن [٣]. مما يعنى أن تجربة الملك إدوارد الأول مع الاجتماعات النيابية للأمة الإنجليزية لم تكن وليدة الاجتماع الشهير عام ١٢٩٥ .

ولمزيد من التفاصيل انظر الوثيقتين التاليتين

Summons of knights and Burgesses, A. D. 1275 .
Grant of Custonn on wool, woolfells and leather A.D. 1275,

وهاتين الوثيقتين ورد ذكرها كاملتين بالنص اللاتينى عند :

Stubbs, Op.Cit., pp.441 – 444 .

(1) Stubbs, Op.Cit., pp.456, 461 , 462 ; Powicke, *The thirteenth century 1216-1307* (Oxford , 1962) p.341, Tout, *An Advanced History of Great Britian* (London, 1912) p.191 ; Smith, Op.Cit., p.115 .

(2) Stubbs, Op.Cit., p.456 .

(3) Smith, Op.Cit., p.115, Tout, Op.Cit., p.191, Dietz, Op.Cit., p.88; Powicke, Op.Cit., p.341

وفـــى عام ١٢٩٥ دعى إدوارد الأول لعقد واحد من أهم المجالس النيابية التى عقـدت حـتى الآن ، بصـورة لـم تشهدها إنجلترا من قبل ، والذى ذاع صيته باسم الـبرلمان الكبير أو البرلمان النموذجى Model Parliament . إذ بالإضافة لأعضاء المجلـس الكبير من رؤساء الأساقفة ، رؤساء الأديرة ، الأساقفة ، البارونات ، تضمن ممثليـن عن الطبقة المتوسطة من فرسان المقاطعة والمدن ، بمعدل اثنان من الفرسان عـن كـل مقاطعـة واثـنان عن كل مدينة ، علاوة على قساوسة الكنائس الكاتدرائية والأبروشـية ، بـيد أن هـؤلاء القساوسة سرعان ما توقفوا عن الحضور بعد ذلك ، واثروا منح الضرائب الخاصة بهم للتاج من خلال مجالسهم الكنسية ، وترك مصالحهم الكهنوتـية الأخـرى لكـبار رجال الدين من أعضاء المجلس الكبير . وبانسحابهم من حضـور الـبرلمانات التالية حرموا من أن يصبحوا عنصراً فعالا فى البرلمان والذى أصبح فيما بعد السلطة العليا فى المملكة .[1]

ويتضـح هـدف الملـك إدوارد الأول من عقد هذا الاجتماع فى ثنايا ديباجة المرسـوم الملكـى للأعضاء الذين تم دعوتهم للحضور جاء فيه " للنظر والتعامل مع القضـايا الملحة والجوهرية لنا ومملكتهم ، وتقديم مشورتكم لنا . لأن ما يخص الجميع يجـب أن يكـون بموافقـة الجمـيع ، وأن الأخطار العامة يجب أن تكبح بالجـهود المتحدة ."[٢]

فى ضوء ذلك يجب تفسير الأسباب الحقيقة لعقد هذا الاجتماع النيابى للمجلس الكبـير عـام ١٢٩٥م فـى ضوء ظروف عصر الملك إدوارد الأول على المستويين الداخلـى والخـارجى . فعلـى المستوى الداخلى شهد عهد إدوارد الأول اتساع نطاق النشـاط التجارى ، وحركة البيع والشراء فى كل ميناء ، وازدهار التبادل التجارى مع المـناطق المجـاورة ، فـى الوقـت الذى تزايدت فيه أعباء الإدارة الملكية ، وازدياد

---

(1) Annales londonienses, Vol. I, p.85; *The chronicle of Bury St. Edmunds*, p.129 ; Stubbs, *The constitutional Hist, of England*, Vol. II, p.140; Stubbs, select charter, pp.477, 478, Hume, op.Cit, p.146 ; Smith, op.Cit, p.117 ; Dietz, op.Cit, p.89 ,

(2) Smith, Op.Cit., p.117 ; Dietz, Op.Cit., p.89 ; Tout, op.Cit, p.191 ; Hume, op.Cit, p.116, Hall & Albion, op.Cit, p.152.

المطالــبة بتوفــير سبل العدل والأمن بين الناس ، اقتضى ذلك بطبيعة الحال ضرورة إيجــاد مــنافذ جديدة للتمويل . وبنظرة ثاقبة رأى الملك أن أفضل السبل للحصول على الإيــراد القومى اللازم لتغطية الأعباء العامة للإدارة الملكية تتمثل فى الدعوة لعقد هذا الاجــتماع . لا ســيما وأنــه لا يستطيع أمام هذه المطالب المتزايدة أن يعتمد فقط على مــوارده الإقطاعية من الضرائب الإقطاعية المنتظمة وغير المنتظمة ، وأموال ضريبة الاســكوتاج Scutage ، أو موارده من الضياع الملكية ، والإيرادات الملكية الموروثة. ومن ثم فقد ساهمت الأموال الناجمة عن المكوس الجمركية فى تلبية بعض الاحتياجات الملكــية ، مثلما حدث عام ١٢٧٥ عند وافق البرلمان – على حد تعبير المعاصرين – علــى منح إدوارد الأول كجزء من إيراد ثابت ومنتظم الأموال الناجمة عن الضرائب التى تقرر فرضها على تصدير الصوف والجلود الخام ، تجمع من كل موانئ التصدير فــى إنجلترا ، ويلز ، وايرلندا لصالح الملك [1]. أيضا فرضت ضرائب على الاستيراد بمعدل اثنين شلن عن كل برميل ضخم من النبيذ الأجنبى ، وجنيه واحد على كل سلعة يــتم استيرادها . وعرفت هذه الضرائب أو الرسوم الجمركية باسم Tunnage and Poundage" أى الضريبة النسبية التى تحصل على كل جنيه أو سلعة .[2]"

عــلاوة علــى ذلك فقد تلقى إدوارد الأول من خلال هذا المجلس النيابى تسع مــنح مالــية ، على فترات متقطعة بلغت قيمتها الإجمالية ما يعادل أربعمائة وخمسون ألــف جنــيه إسترلينى ، وجاءت هذه المنح كما يقول المؤرخ المعاصر جولدين سميث Coldwin Smith على شكل ضرائب مباشرة مشابهة لعشور صلاح الدين .[3]

معنى ذلك أن الإيراد الملكى من الدخل الإقطاعى لم يعد كافيا فى عصر جعل إيراد التاجر الإنجليزى من تجارة النبيذ والصوف أضعاف ما يدخل خزانة البارون من

---

(1) *The chronicle of Bury st Edumund*, p.129 ; Stubbs, *select charters*, pp.440-444 ; Smith, op.Cit, pp.114, 115 , Dietz, op.Cit, p.89 .
(2) Smith, Op.Cit., p.115, Hall & Albion, Op.Cit., p.151 .
(3) Smith, Op.Cit., pp.114 , 115 ; Hume, Op.Cit, p. 116.

الإيجـــارات الإقطاعـــية ، وبالتالى فإن الثراء الذى يتمتع به التجار والطبقة المتوسطة عامة أصبح يمثل إغراء شديد للتاج المثقل بالأعباء المالية .[1]

وعلـــى المســـتوى الخـــارجى كان إدوارد الأول منغمساً فى حرب طويلة مع فرنســـا ، العـــدو اللـــدود للملكية الإنجليزية منذ الفتح النورمانى عام ١٠٦٦ ، وأيضا الحـــرب مع اسكتلندا ، وويلز ، بهدف توحيد الجزر البريطانية كلها فى مملكة واحدة ، علاوة على سلسلة من الأزمات التى عرضت سلام واستقرار المملكة للخطر . [2]

ولأمـــراء أن دعوة ممثلى الطبقة المتوسطة من الفرسان والبرجوازية لحضور هذا الاجتماع ، إنما جاءت بهدف تلبية الاحتياجات المالية الملحة للتاج ، لتغطية نفقات الحـــرب مع فرنسا ، والتهديد الإسكتلندى من الشمال ، والحرب مع ويلز ، أى لمجرد الموافقـــة على الضرائب المقترحة من جانب الملك . مثلما حدث فى جميع الاجتماعات الـــتى شـــهدت حضور ممثلى هذه الطبقة على مدى الفترة من ١٢٧٥ – ١٢٩٠ ، فقد

---

(1) Smith, Op.Cit., pp.114 , 115 ; Hume, Op.Cit., p.116 ; Lunt, Op.Cit., p.217 ; Feiling , *A Hist. of England : from the coming of the English to 1938* (London, 1948) p.181 ;

سبعداوى ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٢) يعلق المؤرخ الإنجليزى William Stubbs على الأخطار التى جابهت الملكية عام ١٠٩٥ بقوله : " بأنـــه بـــات واضحاً أمام تفاقم هذه الأخطار أن الملك لم يكن قادراً حتى شهر يونيه من عام ١٠٩٥ علـــى أتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع نيابى أى البرلمان ، ولذا فقد أعلن مرسوماً ملكـــياً بدعـــوة أعضاء المجلس الكبير من رؤساء الأساقفة ، الأساقفة ، رؤساء الأديرة ، رؤساء المؤسســـات الدينـــية ، الأيرلات ، البارونات ، والقضاة لحضور اجتماع المجلس فى الأول من أغســـطس ١٢٩٥ فى ويستمنستر ، بهدف مناقشة المقترحات الخاصة بالوساطة مع فرنسا ، من خـــلال اثنيـــن من مبعوثى البابا ، مفوضان بسلطة عقد الهدنة . وبالرغم من أن هذا الاجتماع لم يشهد حضور ممثلين عن العموم أى الطبقة المتوسطة ، لم يخرج عن كونه اجتماع للمجلس الكبير ، فقد صنف فى سجلات البرلمان باعتباره برلمان " الأمر الذى يؤكد صحة استنتاجاتنا عن ماهية بـــرلمانات هـــذه الفترة . وتجدر الإشارة أن البرلمان النموذجى قد عقد فى شهر نوفمبر من عام ١٢٩٥ . ولمزيد من التفاصيل انظر :

Stubbs, *Select charters*, pp.477, 478 ; John Capgrave, Op.Cit., pp.170 – 172 ; Dietz, Op.Cit., p.88 ; Tout, Op.Cit., p.192 ; Smith, Op.Cit.. p.117

أســفر مــا اصــطلح المؤرخون على تسميته بالبرلمان النموذجى بعد مناقشة الطبقات الــثلاث كل على حدة من البارونات ، كبار رجال الدين ، الطبقة المتوسطة ، اشتراك كل من الفرسان والبارونات فى دفع ضريبة بنسبة ١١/١ من ممتلكاتهم ، والبرجوازية نســبة الســبع ، ورجــال الديــن العشر ، ومن الجدير بالذكر أن فرسان المقاطعة منذ تمثــيلهم فــى المجلس الكبير – البرلمان فيما بعد – وهم يعملون بالاشتراك مع أقرانهم من ملاك الأراضى أى البارونات . لأن مجلس العموم الذى تكون فى القرن التالى من الفرســان والــبرجوازية لم يكن قد ظهر بعد . وعن مغزى اندماج هاتين الطبقتين أى الفرسان والبرجوازية ، كانت الأخيرة تمثل طبقة اجتماعية جديدة على درجة عالية من الــثراء ، ولكــن ينقصها المكانة والهيبة اللازمة لتكوين مكانة سياسية مستقلة وفعالة ، فــى حين كان فرسان المقاطعة من نفس النسيج الاجتماعى لبارونات المجلس الكبير . وانضــمامهم الــنهائى مع ممثلى المدن أعطى لهاتين الطبقتين المكانة والتأثير السياسى الفعال ، الذى لم يكن من المستطاع تحقيقه بأية طريقة أخرى . وفى عهد إدوارد الأول لم تكن ملامح هذا الانضمام قد اتضحت بعد .[1]

لا مــراء أنه باستثناء تلبية الاحتياجات المالية الملحة للتاج لم يسفر الاجتماع الكبــير عــام ١٢٩٥م عن اتخاذ أى أجراء حاسم ، لأن إدوارد الأول لم يعتزم بدعوته لهــذا الإجــتماع إرســاء تقلــيد سياســى دائم ، أو منحه سلطة حقيقة فيما عدا توفير الاعــتمادات المالــية للتاج ، وأن يكون ذلك بموافقة جميع رعاياه . علاوة على ذلك لم يصــبح حضور ممثلى الطبقة المتوسطة تقليداً دائما فى الاجتماعات النيابية التالية ؛ إذ نجــد حوالى اثنا عشر اجتماعا من الاجتماعات النيابية العشرين والتى عقدت بعد عام

---

(١) فى ضوء المراسيم الخاصة بالبرلمان النموذجى ، تم توجيه خطابات مباشرة من الملك لدعوة كل من رؤساء أسقفيتى كانتر برى ويورك ، ومقدم الاسبتارية ، واثنان وأربعون من رؤساء الأديرة ، والأســاقفة ، وأحد عشر أيرل ، وثلاثة وخمسون من البارونات ، كبير القضاة ، ثمانى وثلاثون قاضيا ، وآخرون من القضاة الجوالين ، وأعضاء وموظفى المجلس لمزيد من التفاصيل عن وثائق هذا الاجتماع انظر :

Stubbs, *Select charters*, pp.479 – 482 ; smith, Op.Cit., p.117 ; Lunt, Op.Cit., p.216, Hall and Albion, Op.Cit., pp.153, 154 .

١٢٩٥ لـــم تشهد حضور ممثلين عن المقاطعات أو المدن . وثلاث فقط هى التى حذت نمـــوذج اجـــتماع ١٢٩٥ . وعلـــى حـــد تعبير المؤرخ سميث كان الاجتماع الكبير أو الـــبرلمان الـــنموذجى بمثابة خطوة على مسار طويل من الإجراءات والممارسات التى أرست تدريجيا مبدأ ضرورة وأهمية مشاورة الطبقة المتوسطة فى البرلمان . (١)

وتعلـــيقا على نعت الاجتماع الكبير عام ١٢٩٥ باسم البرلمان النموذجى يقول المؤرخ الإنجليزى المعاصر لونت Lunt " أن اصطلاح البرلمان النموذجى يعد تعبيراً مضـــللاً بعـــض الشئ ، لأنه لم يصبح نموذجاً دائما تحتذى به جميع المجالس النيابية الكبرى التى عقدت فيما بعد . لأنه لم يتضمن حضور تلك الفئة من صغار رجال الدين مـــن قساوســـة الكنائس الأبروشية أو الكاتدرائية ، الذين توقفوا عن الحضور بعد هذا الـــبرلمان ، وآثـــروا مـــنح الضرائب الخاصة بهم من خلال مجامعهم الكنسية ، وترك الـــتعامل بصـــدد مصـــالحهم الكنسية الأخرى لكبار رجال الدين من أعضاء المجـــلس الكبير . "(٢)

ويضيف المؤرخ الإنجليزى المعاصر ويلسون Willson مؤكداً ذلك بقوله : " بأنـــه لـــيس ثمـــة شـــئ نموذجى فى هذا البرلمان باستثناء أنه ضم ممثلين عن جميع الطبقات التى ظهرت فى البرلمانات التالية فى العصور الوسطى . "(٣) وفى ضوء هذه الدراسة فإننا نتفق مع هذين المؤرخين .

وعـــن طبيعة دور الطبقة المتوسطة فى البرلمانات التى عقدت فى عهد إدوارد الأول ، نـــرى أن ســـلطة ومجال عملى ممثلى هذه الطبقة جاءت محددة وهامشية وفى أضـــيق الحدود . فمن خلال اجتماع الأعضاء جميعا فى قاعة واحدة ، يقف ممثلى هذه الطبقة فى مؤخرة القاعة مجرد مستمعين ، مغالاة فى إبداء الاحترام والتقدير . حيـــث يتشاور الملك معهم بصدد الضرائب المقترحة فقط ، والوقف على حالة الرأى العام فى المـــناطق المحلـــية ، وأحـــيانا بصدد القوانين التى ينبغى إعدادها . ثم انصرافهم بعد

---

(1) Smith, Op.Cit., p.118 ; Dietz, Op.Cit., p.89 .
(2) Lunt, Op.Cit., p.216 .
(3) Willson, Op.Cit., p.149 . (٥) حاشية رقم

تســجيل موافقــتهم علــى الضــرائب المطلوبــة منهم ، باعتبار ذلك الهدف الرئيسى لحضورهم ، تاركين الملك ومجلسه لقبول نصيحتهم أو رفضها . بينما البرلمان مستمر فــى الانعقــاد بعد ذهابهم . وقد يبدأ المجلس فى العمل قبل حضورهم ، ولا سيما وأن حضــورهم لــم يكن مفروضاً عليهم من الناحية القانونية ، لأنهم خارج شريحة التبعية الإقطاعــية للملــك . بيد أن الشئ الوحيد الذى كان باستطاعة ممثلى الطبقة المتوسطة القــيام بــه يتمــثل فــى تقديــم الالتماسات أو الشكاوى للملك سواء كانت شخصية أو جماعية. ومن خلال هذا المنفذ استطاعوا تدريجيا المشاركة فى العمل التشريعى . (١)

وتقــدم الالتماسات للملك بدون مساندة كبار البارونات فى المجلس كما جرت العادة ، للبت فى شكاوى عامة أو فردية ، وإذا حظى الالتماس بموافقة الملك يتم إعداد وصياغة القانون الذى يستمد بنوده من مضمون الالتماس . (٢)

---

(1) Smith, Op.Cit., p.150 ; Powiche, Op.Cit., pp.344, 345 ; Green , Op.Cit., p.166 .

ولمزيد من التفاصيل عن ماهية الالتماسات المقدمة من جانب ممثلى الطبقة المتوسطة فى البرلمانات التى عقدت على مدى الفترة من ١٢٩٠ – ١٣٠٧ انظر الدراسة القيمة التى قام بها

Haskins, " The petitions of Representatives in the Parliaments of Edward I" in *E. H. R*, Vol. L III, No, CCIX – January 1938, pp.1 –20 .

(٢) يذكر المؤرخ Haskins أن الشكاوى المقدمة من النواب فى المجلس الكبير كانت تقدم باسم أى شــخص مــن الســبعة وثلاثين مقاطعة التى اعتادت إرسال ممثلين عنها إلى البرلمان فى الفترة من ١٢٩٠ – ١٣٠٧ ، وأيضــا باسم أى من المدن المائة وخمسة وستون المعروفة بإرسال ممثلين عنها أثناء هذه الحقبة . وأيضا باسم الأفراد ، ولا سيما وأن هناك مرسوما ملكيا أعلن فى الثالث عشر من أكتوبر عام ١٢٨٩ يحث كل من لديه شكوى ضد وزراء ونواب الملك يجب أن يتقدم بها . وبالفعل تم تشكيل لجنة لسماع هذه الشكاوى التى كانت فى معظمها موجهة ضد موظفى الملك . وقدمت الشكاوى من جميع الطبقات الممثلة فى المجلس الكبير ، البارونات ، الفرسان ، البرجوازية ، الأساقفة ، رؤساء الأديــرة ، المؤسســات الدينية ، ويقدر المؤرخ عدد الشكاوى التى قدمت على مدى الفترة من القرن الثالــث عشر إلى الخامس عشر بحوالى عشرين ألف . وقد تراوحت بين الأذن بإقامة سوق أو منح أرض ، مناصب ، حق التصويت ، عدم دفع ديون أو أجور الخ ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Haskins, Op.Cit., PP.7 , 8 ; Smith, Op.Cit., P.118, Willson, Op.Cit., P.150 .

وفـــى ضوء ذلك أصبح حضور ممثلى الطبقة المتوسطة فى المجلس الكبير – الـبرلمان فيما بعد – أمراً لا مندوحة عنه ، ففى هذا العصر الذى شهد سوء الطرق ، وانعـــدام وسائل الاتصال السريع ، لا يستطيع الملك الوقوف على حالة الرأى العام فى المقاطعـــات بـــدون حضـــور ممثلى هذه الطبقة . ومن هنا تبدو أهمية المعلومات التى تســـديها، علاوة على أن حضور ممثلين عن جميع مناطق المملكة فى اجتماع عام لابد وأن يكـــون فرصة سانحة تجعل الأمر برمته رهن إشارة الملك ، والذى يتعذر تحقيقه بأية وسيلة أخرى . (١)

وإذا كـــان الهـــدف الأساســـى للـــتاج من دعوة ممثلين عن الطبقة المتوسطة لحضور اجتماع المجلس الكبير للملك يتمثل فى الموافقة على الضرائب المقترحة ، إلا أن المطالـــب المالية للتاج لم تلق دوماً الاستجابة من رعاياه ، فقد حدث بعد عامين من الاجـــتماع الشـــهير عام ١٢٩٥ حادثة على جانب كبير من الأهمية فى مسيرة التطور الـــبرلمانى فيما بعد . ففى عام ١٢٩٧ كان الملك إدوارد الأول فى حاجة ماسة لتمويل حملاتـــه العسكرية المعتادة فى فرنسا واسكتلندا . وعندما طالب بفرض ضرائب باهظة ســـرعان مـــا اصـــطدم بصـــخرة المعارضة البارونية . وفى الاجتماع الذى عقد فى ســـالزبورى وكالعـــادة وصف بالبرلمان من جانب المؤرخين ، تراءت مشاهد رد فعل عنـــيف مـــن قـــبل مجموعة بارونية تحدث الأوامر الملكية بصدد المشاركة فى الحملة العســـكرية فـــى جاسكونى وفلاندرز ، وأبدى العديد من البارونات استيائهم للضرائب المتتالية التى فرضت عليهم ، ورفض رجال الدين بناءاً على أمر البابا بونيفاس الثامن Boniface VIII (١٢٩٤ – ١٣٠٣) دفـــع أيـــة ضرائب بدون إذن البابوية . أيضا شهد هذا الاجتماع استياء التجار للابنزازات الملكية المجحفة على تصديرهم للصوف ، حيـــث قدرت الضريبة المفروضة بحوالى أربعين شلن على كل جوال صوف ، والتى تعادل ثلث القيمة . (١)

---

(1) Lunt, Op.Cit., P.218 .

(1) *The chronicle of Bury St Edmunds*, p.138 ; Stubbs, *The constitution Hist, of England*, Vol. II, pp.160 , 161 ; Select charters, PP.482, 483 ; tout, Op.Cit., P.193 ; Smith, Op.Cit., p.119 ; Ashely, *Great Britain to 1688* (Michigan, 1961) P.124 .

وأثـــناء غياب إدوارد الأول فى القارة قام – البرلمان – بإعادة إعلان الماجنا كارتـــا ، والامتـــيازات والحـــريات التى سبق وتعهد بها أسلافه ، وضرورة مراعاتها بـــدون أدنـــى انتهاك لأى من بنودها . واضطر الملك فى نوفمبر عام ١٢٩٨ للموافقة علـــى ما يعرف باسم إقرار العهد Confirmatio cartarum . والذى نص فى الفقرة السادســـة منه على " يتعهد الملك من الآن فصاعداً بعدم فرض أى إعانات أو ضرائب أو هـــبات إلا بالموافقة العامة لجميع المملكة ، وللصالح العام للمملكة فيما عدا الإعانات والضرائب الإقطاعية القديمة والمعتادة " (٢)

---

(٢)يتضمن المرسوم الملكى الخاص بإقرار العهد سبع بنود هى كالتالى :

أولاً : إدوارد ، بمباركة الرب ، ملك إنجلترا ، وسيد أيرلندا ، ودوق اكوتين ، إلى جميع الذين سوف يســـمعون أو يـــرون هذا المرسوم ، التحيات ، أنكم تعلمون أننا بمباركة الرب والكنيسة المقدسة ، ولصـــالح جميع مملكتنا ، منحنا من أجلنا وأجل ورثتنا هذا العهد الأعظم للحريات ، وقانون الغابة charter of the forest ، اللتيـــن تـــم منحهما بالموافقة العامة لجميع المملكة فى عهد أبانا الملك هنرى . هذه العهود يجب أن تراعى فى كل بنودها بدون انتهاك ، وسوف نرسل هذه العهود موقعة بختمنا إلى قضاتنا ، وجميع حكام مقاطعاتنا ، وسائر نوابنا ، وكافة مدننا فى جميع أنحاء المملكة مع مراسيمنا التى تتضمن ذلك ، لكى يقوموا بإعلانها ، وأن يعلنوا للشعب أنه سوف يتم مراعاتها من جميع النواحى . وأن قضاتنا وحكام المقاطعات والموظفون ، والذين يقع على عاتقهم إدارة القانون فـــى مملكتنا سوف يضعوا هذه القوانين المذكورة نصب أعينهم فى الدفاع وإصدار الأحكام . ومن البديهى أن يكون كل من العهد الأعظم باعتباره القانون العام ، وقانون الغابة لصالح شعبنا .

ثانياً : أننا نتعهد إذا صدر أى حكم من الآن فصاعداً ، مخالفا لبنود العهود المذكورة ، من قبل قضاتنا أو أى شخص آخر من وزرائنا ، سوف يتم محاكمتهم بمقتضى بنود العهود السالفة ، وحينئذ يفقد منصبه وحيازته .

ثالثاً : سوف نقوم بإرسال هذه العهود الموقعة بختمنا لإيداعها فى الكنائس الكاتدرائية فى جميع أنحاء مملكتنا ، على أن تقرأ أمام الشعب مرتين فى العام .

رابعـــاً : يجـــب أن يعلن رؤساء الأساقفة والأساقفة عقوبة الحرمان الكنسى ضد جميع الذين يتسببون بـــالقول والفعل والمشورة ، فى انتهاك أو تجاوز أى من بنود العهود المشار إليها . وأن تعلن هذه العقوبـــات مرتيـــن فى العام ، وتذاع من خلال الكهنة المشار إليهم . وإذا حدث أن تهاون أى من رجال الدين هؤلاء فى الإدانة بالعقوبات السالفة ، حينئذ يكون رؤساء أساقفة كانتر برى ويورك – كما جرت العادة – هما الملائمين لتوجيه اللوم لهؤلاء ، وإرغامهم على الإذعان للإدانة .

وبالـــرغم من أن إدوارد الأول لم يراع تماما ما وعد به ، إلا أن أهمية أحداث عـــام ١٢٩٧ – فـــى ضوء المرسوم السابق – تؤكد بجلاء أنه تقرر من الآن فصاعدا عـــدم الموافقـــة علـــى مـــنح أيـــة ضـــرائب غير إقطاعية بدون موافقة ممثلى الطبقة المتوســـطة. وبالتالى تأكيد دعوة ممثلى هذه الطبقة لحضور اجتماعات المجلس الكبير للملـــك . وفـــى ضـــوء الـــثراء المالى لهذه الطبقة أصبحت موافقة ممثليها على منح الضـــرائب المفروضـــة عليهم من قبل الملك ، سلاحا يستخدم مقابل انتزاع الامتيازات والســـلطات المرغوبة من الملك . بيد أن دلائل ذلك لم تتضح فى عهد إدوارد الأول ،

خامســاً : نظـــراً لخـــوف الكثيرين من شعبنا من الضرائب والإعانات التى كانت تقدم من أجلنا فى الماضى بشأن حروبنا والقضايا الأخرى . ويؤدونها عن طيب خاطر ، قد أصبحت عبئاً عليهم وعلى ورثتهم ، كما هو موجود فى السجلات . وعلى نفس النمط فإن الضرائب التى تؤخذ فى جميع أنحاء المملكـــة مـــن خـــلال وزرائنا ، ومنحت من أجلنا نحن وورثتنا ، ومن ثم فإننا سوف لا نجعل هذه الضـــرائب والإعانات تتحول إلى تقليد يحاكى أى شئ أتخذ فى الماضى ، وربما وجد فى السجل أو بأى أسلوب آخر .

سادساً : إضافة إلى ذلك فإننا نوافق باسمنا واسم ورثتنا ، أيضا لرؤساء الأساقفة ، الأساقفة ، رؤساء الأديرة ،وسائر رجال الكنيسة المقدسة ، وأيضا الأيرلات ، البارونات ، وجميع طوائف المملكة ، بأنه مـــن الآن فصاعدا سوف لا نتبع هذا الأسلوب فى الضرائب فى مملكتنا ، إلا بالموافقة العامة لجميع المملكة ، ومن أجل الصالح العام للمملكة ، فيما عدا الإعانات والضرائب الإقطاعية القديمة والمعتادة سابعاً : حدث كثيراً أن معظم طوائف المملكة وجدوا أنفسهم يئنون من وطأة المكوس على الصوف ، لـــذا يـــبدو بديهيا فى ضوء ضريبة تقدر بحوالى أربعين شلن على كل جوال صوف أن يلتمسوا إلينا للتحرر من ذلك ، وإننا استجابة لالتماسهم سوف نحررهم من ذلك ، ونتعهد بعدم تكرار ذلك مستقبلاً ، أو أى شئ آخر بدون موافقتهم العامة ، وبإرادتهم ، فيما عدا ما كان يمنح لنا ورثتنا من مكوس على الصـــوف والجلود من قبل . ونصدق على ذلك من خلال خطاباتنا . وتم منح وإقرار ذلك فى chent فـــى الـــيوم الخامس من نوفمبر فى العام الخامس والعشرين من ولايتنا . هذا وقد اعتمدنا هنا على الترجمة الإنجليزية للنص اللاتينى كما ورد ذكرهما عند المؤرخ :

Stubbs, Select charters, p.490 – 493 ; *The chronicle of Bury St Edmunds*, pp.138, 139.

لتشـــهد القـــرون التالية إصرار الملكية الإنجليزية على ما هو أكثر من الدخل العادى ، وتطلع البرلمان لما هو أكثر من صلاحياته العادية .[1]

بـــيد أن عـــدم مراعاة إدوارد الأول لمرسوم عام ١٢٩٧ [2]، يجب تفسيره فى ضـــوء الوضع السياسى للملكية الإنجليزية من جهة ، والعلاقات بين الملكية الإنجليزية والـــبابوية فـــى العقد الأخير من حكم إدوارد الأول من جهة أخرى . فقد انغمس الملك فـــى رحـــى الحـــرب مع الملك الفرنسى فيليب الرابع بسبب الممتلكات الإنجليزية فى فرنســـا ، والمتاعـــب الـــناجمة عن العرش الاسكتلندى بعد عام ١٢٩٠ ، وحث البابا يونـــيفاس الثامـــن الملكيـــن المتنازعيـــن علـــى قبول وساطته ، من منطلق أيدلوجيته بضرورة سمو السلطة الروحية على السلطة الدنيوية ، فى صيغة مشددة لم تستخدم من قـــبل أى بابـــا آخر منذ بابوية انوسنت الثالث (١١٩٨ – ١٢١٦) . ورفض الملكين قـــبول وســـاطته . وفـــى الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٢٩٦ أعلن البابا بونيفاس الثامـــن مرســـومة الشهير clericis laicos ، الذى نص على منع رجال الدين فى أى مكـــان مـــن دفـــع أى ضرائب عن إيراداتهم الكنسية للحكام العلمانيين بدون موافـــقة البابوية [3]

وصـــادف هـــذا التحريم البابوى ترحيباً من رجال الدين الإنجليز الذين يئنون آنذاك تحت وطأة الضرائب المتتالية على مدى السنوات الثلاث الماضية . وتحت قيادة رئـــيس أســـاقفة كانـــتر برى الذى أعلن للملك استحالة تجاهل الأمر البابوى ، رفضوا

---

(1) Smith, Op.Cit., pp.119, 120 ; Lunt, Op.Cit., p.219 .

(٢) من الجدير بالذكر أن إدوارد الأول قد حنث بهذا المرسوم أكثر من مرة . لذا فقد تم أقرار التأكيد النهائى على هذا المرسوم فى البرلمان الذى عقد فى لنكولن Lincoln فى الرابع عشر من فبراير عام ١٣٠١ . لمزيد من التفاصيل أنظر :

The chronicle of Bury St. Edmunds, pp.140, 141 ; Stubbs, Select charters, pp.490, 495; The Constitutional Hist of England, Vol. II, p.163

(3) John Capgrave, Op.Cit, pp.170, 171 ; Stubbs, Select, Charters, p.483 ; Smith, Op.Cit., p.121, Powicke, Op.Cit., p.320 .

ولمزيد من التفاصيل حول مشكلة العرش الاسكتلندى انظر :

Capgrave, Op.Cit., p. 171 ;

زينب عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ، حاشية رقم (٣)

الإذعـــان للمطالب الملكية بدفع نسبة الخمس من إيراداتهم استنادا للمرسوم البابوى عام ١٢٩٦ . وأعلـــنوا أنهـــم يديـــنون بالطاعة للسلطتين الملكية والبابوية ، ولكنهم يدينون بالطاعـــة أكـــثر للسلطة الروحية . وفى فرنسا منع الملك الفرنسى فيليب الرابع خروج الأموال من المملكة بدون الموافقة الملكية . وفى إنجلترا اعتبر إدوارد الأول معارضيه مـــن رجال الدين مارقين عن القانون ، ووضعهم خارج حماية المحاكم الملكية والقانون العلمـــانى . ممـــا اضـــطر معظم رجال الدين للإذعان للملك بدفع ضريبة الخمس التى ســـبق أن طالب بها . فى حين تمت مصادرة أموال الذين رفضوا دفع هذه الضريبة . واضـــطر الـــبابا بونـــيفاس الثامن بتأثير معارضة ملكى فرنسا وإنجلترا للتراجع عن مرسومه المتشدد ، بتعديل بنوده ، حين سمح لرجال الدين بتقديم الهبات للملك بدلاً من الضـــرائب . بل وإلغاء مرسوم عام ١٢٩٦ تماما فى غضون عام تقريبا . وأسفر هذا الـــنزاع بيـــن رجـــال الدين والملك بصدد الضرائب الملكية ، عن انضمام رجال الدين لجانـــب المعارضـــة البارونية فى الصراع من أجل تأكيد القوانين ، لينتهى النزاع بين الملـــك ومعارضـــيه بالانتصار التام للملك والبابوية ، حين أعلن للبابا كليمنت الخامس Clement V (١٣٠٥-١٣١٣) فـــور ارتقائه الكرسى الرسولى تبرئة إدوارد الأول مـــن القســـم الـــذى اتخـــذه بشـــأن إقـــرار القوانيـــن عام ١٢٩٧ ، وإعفاء وينشيلسى Winchelsey رئيس أساقفة كانتر برى من منصبه باعتباره مسئولا بدرجة كبيرة عن إثـــارة المعارضة الكهنوتية والبارونية ضد الملك عام ١٢٩٧ . وأمر البابا رجال الدين الإنجلـــيز بـــأن يدفعـــوا للملـــك ضريبة بنسبة العشر لمدة سبع سنوات . وتعبيراً عن الامتـــنان سمح إدوارد الأول للبابا بفرض ضريبة جديدة على رجال الدين الإنجليز فى الجـــزر البريطانـــية لمـــدة ثـــلاث سنوات ، ليجد رجال الدين أنفسهم بين شقى رحى الاحتياجات المالية للبابوية والملكية . (١)

---

(1) *The Chronicle of Bury St. Edmunds*, pp.151-154 ; Stubbs, *The constitution Hist. of England*, Vol. II, pp.165-166 ; *Select charters*, p.489 ; Smith, Op.Cit., p.122. Lunt, Op.Cit., p.221 ; Feiling, Op.Cit., pp.183, 184 .

ويـــأبى عهـــد إدوارد الأول أن يأذن بالمغيب قبل أن يشهد إزاحة الستار عن ارتفـــاع صـــيحة العـــداء الشعبى من جانب العلمانيين والكنسيين على السياسة المالية للبابوية . وفى الاجتماع الذى عقد عام ١٣٠٧، والذى اصطلح المؤرخون على تسميته باســـم بـــرلمان كارســـيل Carsile . ناشـــد المجـــتمعون مـــن البارونات والفرسان والـــبرجوازية الملك لوضع نهاية للتجاوزات المالية للبابوية ، ومنع الجابى البابوى وليم تيســـتا William Testa ، الـــذى اســـتدعى للمثول أمام المجتمعين ، من جباية أى ضـــرائب أخرى يأمر بها البابا . وبعد انتهاء هذا البرلمان قام الملك من منطلق التزامه باتفاقـــه الســـابق مع البابا كليمنت الخامس بإلغاء قرار المجتمعين بصدد منع الضريبة الـــتى فرضت من قبل هذا البابا، وموافقة الملك على فرض ضريبة جديدة على رجال الديـــن فـــى الجـــزر البريطانـــية . والـــتى عرفـــت باسم Annates أى الملحقات أو الإضافات، وساند بشدة قرار المجتمعين من البارونات والايرلات ورجال الدين وسائر طوائـــف المملكـــة ، وبشأن عدم جباية أى أموال أخرى لم تكن تؤدى فى الماضى إلى روما . (١)

لا مراء أن هذا القرار كان له أكبر الأثر فى وقف الابتزازات المالية البابوية، الـــتى استمرت بدون انقطاع لمدة تربو عن نصف قرن ، لذا يعتبر علامة بارزة ونقطة تحـــول مهمـــة فى تطور المعارضة الشعبية الإنجليزية تجاه السياسة المالية للبابوية ، وبدايـــة لسلسلة من القوانين الهامة المضادة للبابوية ، التى شرعت بواسطة – البرلمان – أثـــناء القرن الرابع عشر ، هذا القرن الذى شهد نهاية الزعامة البابوية فى العصور الوســـطى ، حيـــث اتخـــذ البابا مأواه فى أفينون Avignon بفرنسا لفترة امتدت زهاء سبعون عاماً فيما اصطلح على تسميته الأسر البابوى . (٢)

---

(1) Stubbs, *The Constitutional His. of England,* Vol. II, p.170 ; Smith, Op.Cit., p.122 ; Lunt, Op.Cit., P.222 ;

ولمزيد من التفاصيل عن هذا البرلمان انظر الدراسة التحليلية التى قام بها كل من :

Richardson & Sayles " The parliament of Garlisle, 1307- some New Documents " in *E. H. R.*, Vol. LIII, 1938, PP.425-437 .

(2) Smith, Op.Cit., p.122, Lunt, Op.Cit., p.222 ; Green, Op.Cit., p.166 ; Asheley, Op.Cit., p.125 .

وفـــى نهايـــة هذا العرض للغوص فى أعماق جذور فكرة البرلمان الإنجليزى مـــنذ الـــتاريخ الـــباكر للملكـــية الأنجلونورمانـــية حتى الاجتماع الكبير أو ما اصطلح المؤرخـــون علـــى تسميته باسم البرلمان النموذجى عام ١٢٩٥ . على مدى هذه الفترة الـــتى شـــهدت إرساء اللبنة الأولى فى تكوين البرلمان الإنجليزى ، نقول أنه فى ضوء الفكـــر السياســـى للملكـــية الإنجلـــيزية ، فإن فكرة دعوة ممثلين عن الطبقة المتوسطة لحضـــور اجتماع المجلس الكبير للملك جاءت ملائمة لخدمة المصالح الملكية أكثر من الـــرعايا . فقد وجد النواب أنفسهم يتكبدون رحلات مضنية وباهظة التكاليف لحضور اجـــتماع الملـــك فى قصـــر ويستمنيستر . فقد قدرت نفقات تمويل رحلة ممثلى الفرسان والـــبرجوازية ، بما يعادل اثنين شلن يوميا للنائب عن المدينة ، وأربعة شلن للفارس . ومـــن ثم ليس ثمة غرابة أن تبذل المدن محاولات يائسة للتخلص من عبء الحضور ، فـــى عصـــر شهد سوء وسائل المواصلات سواء كانت برية أو نهرية أو بحرية ، فقد أصـــرت بعض المدن على عدم إبلاغ حاكم المقاطعة بأسماء مرشحيها ، وقام البعض الآخـــر بشراء قوانين للإعفاء من هذا الامتياز المضنى . مما يعنى أن حضور ممثلى المـــدن كـــان يشكل عبئا ثقيلاً عليهم وعلى المدن التى أرسلتهم . علاوة على ذلك فإن مســـألة اختـــيار ممثلى هذه الطبقة والتى تتم فى محكمة المقاطعة ، إنما تقع على عاتق حكـــام المقاطعـــات ، الذيـــن يحسمون الانتخاب عادة لصالح مرشحيهم . فى حين لم تشـــارك جمـــوع الســـكان ســـوى بدور ضئيل فى اختيار مرشحيها من خلال قلة من الشخصيات البارزة المفوضين لهذا الغرض .[1]

ويذكـــر المـــؤرخ ريتشـــارد جرين Richard Green أن منح ممثلى المدن للضـــرائب فـــى المجلـــس الكبير – البرلمان فيما بعد – أثبت دوماً أنه أكثر فائدة من الابـــتزازات الســـابقة لمندوبى الخزانة ، وإذا ما أنست المدن فى نفسها قوة وأظهرت تـــرددا فـــى مســـاندتها العامـــة للتاج ، كان الملك لهم بالمرصاد ، إذ كان من السهل الســـيطرة عليهم ، لا سيما وأن اختيار المدن التى تمثل فى المجلس بقى كلية فى أيدى الملـــك ، ومن ثم فإن إعداد ممثلى المدن من الممكن أن تزداد أو تتضاءل حسب مشيئة

---

(1) Green, Op.Cit., P.166 .

الملك . الذى يترك تحديد ذلك لحاكم المقاطعة . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك أنه بإيعاز مـن المجلس الملكى قام حاكم مقاطعة Willts بتخفيض عدد ممثلى المدن الواقعة فى مقاطعـته من أحد عشر إلى ثلاثة فقط . بيد أن هذه الممارسة لم تستطع عرقلة امتياز التمثـيل النيابى للطبقة المتوسطة وتحديداً المدن فى المجلس الكبير ، فى ضوء حرص بعض المدن على الاحتفاظ بهذا الحق . (١)

ونظـراً للاحتـياجات المالـية الملحـة للتاج بدت الإجراءات القانونية أمراً ضـرورياً لضمان حضورهم فقد ورد فى أحد المراسيم " أن تقدم ثمانية ثيران وأربعة جياد مدربة أمام الملك فى يوم محدد ، ضمانا لحضورهم البرلمان . "(٢)

---

(1) Loc. Cit.
(2) Ibid., P.167 .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر الأوربية :

Annales Londoninses ;
Chronicles of Reigns of Edward I and Edward II, Vol. I (ed.) W. Stubbs in Rolles Series, London, 1881.

The chronicle of Bury St. Edmunds 1212-1301 (ed.) by Antonia Gransden. London. 1964 .

Edward I. , King of England .
Confirmatio chartarum . A. D. 1298.
Summons of Knights and Burgesses, A. D. 1275.
Grant of Custom on Wool, Wollfells and leather. A. D 1275 .

Henry I. King of England .
Charter of Henry I to the citizens of London .
Charter of Liberties Issued by Henry I.

Henry II., King of England .
Assisa de clarenduns facta a rege Henrico scilicet secound, A. D. 1166 .
Charters of Boroughs granted by Henry II .

Henry III., King of England .
Charters of Towns granted by Henry III.
Second charter of Henry III, A. D. 1217 .
Writ for Summong of four Knights of the shire .
A. D. 1226 .

John ., King of England.
Charters of Towns granted by John.

Great charter of liberites 1215 .

كل هذه الوثائق موجودة ضمن مجموعات الوثائق الوارد ذكرها عند :

Stubbs, Select charters, Oxford, 1921 .

John Capgrave.,
The chronicle of England, London, 1858 .

Matthew Paris.,
English History From the year 1235 to 1273, London, 1858.

Richard I., King of England.
Charters of Towns, in Stubbs (ed.) Op. Cit.

William of Newburgh,
Historia Rerum Anglicarum, in chroniches of the Reigns of stephen, Henry II and Richard, ed. R. Howlett, 2 Vols, Rolles series, 1884, 1885 .

William I., King of England,
Ordinance of William Separating the Spirtual and Temporal courts 1070, in Stubbs (ed.) Op. Cit.

ثانياً : قائمة المراجع الأوربية :

Adams, G. B ;
The political History of England : from the Norman conquest to the Death of John 1066-1216, New York and Bombay, 1905.

Ashley, M. ;
Great Britain to 1688, Michigan, 1961 .

Dietz ; F. G. ;
Apolitical and Social History of England, New York, 1937.

Feiling, K. ;
A History of England : From the coming of the English to 1938, London, 1948 .

Green, J. R. ;
A short History of the English people, 2 Vols, London, 1960.

Hall, W. P. & Albion, R. G.;
A History of England and the British Empire, London, 1946.

Haskins, G. M.;
" The petitions of Representatives in the parliaments of Edward I. " E. H.R, Vol. L III, NO.CCIX – January 1938, PP. A. – 20 .

Hume, D. ;
The History of England : from the Invasion of Julius Gaesar to the Revolution of 1688, London, 1836.

Lloyd , H. R.;
The Norman conquest, London, 1967 .

Lunt, W. E.;
A History of England, London, 1928 .

Powicke, F. M.;
The Thirteenth century 1216-1307, Oxford, 1962.

Richardson, H. G. & Sayles, G. O.;
" The parliament of Garlisle, 1307- some New Documents " in E. H. R, Vol. L.III, 1938, PP. 425-437.

Richardson, H. G;
" Henry Is charter to London " E. H. R, Vol. XLII, Vo. 165, January, 1977, PP. 80-87 .

Smith, Goldwin ;
A History of England, New York, 1966 .

Stenton, D. M. ;
English society in the Early Middle Ages 1066-1307, Penguin, 1959.

Stubbs, W.;
The constitutional History of England, 3 Vol. Oxford, 1873 .
-Select charters and other Illustrations of English constitutional History from the Earliest times to the Reign of Edward the first, Oxford, 1921 .

Tout, T. F.;
An Advanced History of Great Britain, London, 1912,

Traill, H. D. & Mann, J. S; (eds.)
Social England : A Record of the progress of the people from the Earliest times to the present Day, London, 1979 .

Vickers, K. H. ;
- England in the later Middle Ages, London, 1926.

Warren, W. L.;
King John, London, 1878 .

Willson, D. H.;
A History of England, London, 1972 .

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة :

جوزيف نسيم يوسف : (دكتور) :
نشـــأة الجامعـــات فى العصور الوسطى ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .

زينب عبد المجيد : (دكتورة) :
الإنجليز والحروب الصليبية ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبقة الأولى ، ١٩٩٦ .

راوس: (ل.)
الـــتاريخ الإنجليزى ، ت محمد مصطفى زيادة ، مكتبة

النهضة المصرية ١٩٤٦ .

سعداوى : (دكتور) :

تـــاريخ إنجلـــترا وحضـــارتها فـــى العصـــور القديمة والوسطى ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨.

سعيد عاشور : (دكتور) :

الجامعـــات الأوربـــية فى العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

أوربـــا العصور الوسطى ، جـــ١ ، التاريخ السياسى ، الطبعة السادسة، ١٩٧٨ .

كانتور : (نورمان. ف.) :

الـــتاريخ الوسيط ، جزءان ، ت قاسم عبده قاسم ، عين للدراســـات والـــبحوث الإنسانية والاجتماعية . الطبعة الخامسة ، ١٩٩٧ .

موريس كين :

حضـــارة أوربـــا فى العصور الوسطى ، ترجمة قاسم عـــبده قاســـم ، عيـــن للدراســـات والـــبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبقة الأولى ، ١٩٩٤ .